

نموذج تقويم عروض التجارة لأغراض الزكاة

نموذج رياضي محاسبي

ر. محمد مروان شحوط



نموذج تقويم عروض التجارة لأغراض الزكاة

نموذج رياضي محاسبي

د. محمد مروان شموط

الطبعة الأولى ٢٠٢٤



يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ

(البقرة : ٢٦٧)

منشورات كاي

إن مطبوعات (كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني) تهدف إلى :

- تبني نشر مؤلفات علوم الاقتصاد الإسلامي في السوق العالمي؛ لتصبح متاحة للباحثين والمشتغلين في المجالين (البحثي والتطبيقي) .
- توفير المناهج الاقتصادية كافة للطلاب والباحثين بصيغة إسلامية متينة .
- أن النشر الالكتروني يعتبر أكثر فائدة من النشر الورقي .
- أن استخدام الورق مسيء للبيئة، ومنهك لمواردها .
- والله من وراء القصد .

[رابط](#) زيارة جامعة كاي KIE university

يمكنكم التواصل من خلال : www.kantakji.com

مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية
Islamic Business Researches Center





جامعة كاي

خيارك الأفضل لدراسة الاقتصاد الإسلامي وعلومه

<https://kie.university>

توضيح

إن كل ما ورد في الكتاب هو حقوق بحثية للمؤلف، ويعتبر ورقة بحثية من الأوراق البحثية لمركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية وجامعة كاي.

يسمح باستخدام هذا الكتاب كمنهج أكاديمي – كما هو منشور – مجاناً مع ضرورة المحافظة على حقوق المؤلف.

www.kantakji.com , www.kie.university

الفهرس

٤	منشورات كاي
٦	توضيح
٧	الفهرس
٩	تمهيد
١٠	المقدمة
١٢	مفهوم عروض التجارة
١٦	حكم زكاة عروض التجارة
١٩	تقويم عروض التجارة لدى الفقهاء والمعاصرين
٣٣	تقويم عروض التجارة من خلال عرض النموذج الرياضي المحاسبي
٤٠	أولاً - قائمة التشغيل (التكاليف) الصناعية
٤٥	ثانياً - قائمة التشغيل (التكاليف) التجارية

٤٨

ثالثاً - قائمة الدخل (قائمة الأرباح والخسائر)

٥٧

تطبيق عملي

٧٥

نتائج النموذج

٨٠

التوصيات

٨٢

المراجع

٨٥

القرارات والمعايير الصادرة عن الهيئات والمجامع

٨٦

صدر للمؤلف

تمهيد

تُعدُّ زكاةُ المال ركناً أساسياً من أركان الإسلام، وتجب في عدة أموال كالأثمان والأنعام والزرور والثمار، وأوجب الشارع إخراج الزكاة نسبةً من عين هذه الأموال لا من قيمتها الأمر الذي يسهل احتسابه، أما عروض التجارة فقد ذهبت أرجح الأقوال إلى إيجاب الزكاة فيها وإخراجها من قيمتها لا من عينها؛ مما دعا الفقهاء القدامى إلى بيان طرق تقويم تلك العروض في ظل بساطة الأسواق حينها لغاية إخراج نسبة من النقود بما يقابل قيمة تلك العروض.

وبتقدم عالم الأعمال وتطور علم المحاسبة التقليدي أحد أبرز الأدوات المساعد في قياس نجاح تـــــــك الأعمال والمساهم في استمراريتها أصبح تقويم عروض التجارة أمراً صعباً نوعاً ما، فالعروض ضمن النشاط الواحد أخذت أشكالاً كثيرة وضمن مراحل متعددة يلزم بعضها نفقات أساسية لإتمام التصنيع وإكمال عمليات البيع، وما وصلت إليه المحاسبة التقليدية المعاصرة المتطورة في طرق القياس يستلزم الخوض فيها، فبدأت اجتهادات المعاصرين للبحث في ثايا علم المحاسبة التقليدي بما قد يساعد الوصول إلى طرق التقويم الملائمة لعروض التجارة لأغراض الزكاة.

وتخصّصَ هذا الكتاب المتواضع في البحث المتعمق في عروض التجارة جاعلاً جلّ تركيزه على مسألة تقويم عروض التجارة مستهلاً ذلك من خبرة الباحث المهنية المحاسبية إلى جانب علمه الفقهي البسيط في فقه الزكاة؛ ليثمر الكتاب بنماذج رياضية محاسبية قادرة على تقويم عروض التجارة بأسلوبٍ سهلٍ ويسيرٍ. والله من وراء القصد...

المقدمة

تُعدُّ الزكاة ركناً أساسياً من أركان الإسلام وتصنف إلى بدنية (زكاة الفطر) ومالية (زكاة الأموال)، وقد اتفق الفقهاء بالنسبة لزكاة الأموال على عدة أموال تجب الزكاة فيها بينما اختلفوا في بعضها ومنها عروض التجارة¹، في حين نقل ابن المنذر إجماع فقهاء الأمصار في إيجاب الزكاة في العروض التي تدار للتجارة إذا حال عليها الحول² وذهب أكثرهم إلى أنه يجب إخراج الزكاة منها نقداً بعد تقويمها بما يناسبها من قيمة، لتخرج آراء واجتهادات الفقهاء قديماً حول طريقة التقويم الأفضل في ظل بساطة الأعمال والأسواق، وبتطور عالم الأعمال وبما تُحدثه المحاسبة التقليدية المعاصرة مجازةً لتلك التطورات والتعقيدات بوصفها أحد الأدوات الأساسية التي يستند إليها فقه الزكاة يستلزم الأمر الإحداث الفقهي في بعض مسائل الزكاة ومنها مسألة تقويم عروض التجارة وبما لا يخرج عن الأطر الشرعية الإسلامية، لتثمر اجتهادات وآراء المعاصرين من حصيلة أبحاثهم ونقاشاتهم، ومن ذلك كان هذا البحث المتواضع الذي حاول

1 - ابن رشد الحفيد، شرح بداية المجتهد ونهاية المقتصد، شرح وتحقيق وتخريج عبدالله العبادي، ج ١، دار السلام، ط ١، ١٩٩٥، ص ٦٠١.
 2 - ابن المنذر، الإجماع، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٨٥، ص ١٤.

الباحث فيه جاهداً دمج علم المحاسبة التقليدي المتأصل من خبرته المهنية مع فقه الزكاة للوصول إلى نموذج محاسبي وبصورة شرعية بما يساعد في قياس وتقويم عروض التجارة لأغراض الزكاة. وقد اشتمل البحث على النقاط الأساسية التالية:

- مفهوم عروض التجارة.
- حكم زكاة عروض التجارة.
- تقويم عروض التجارة وآلية قياسها لدى الفقهاء والمعاصرين.
- تقويم عروض التجارة وآلية قياسها من خلال عرض النموذج الرياضي المحاسبي.

د. محمد مروان شموط

دكتورة محاسبة إسلامية - تخصص محاسبة زكاة

مؤسس موقع بيت الزكاة (موسوعة علمية ثقافية متخصصة بالزكاة)

الأردن - ٢٠٢٤/١٠/٩

مفهوم عروض التجارة

عرّفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ضمن معاييرها الشرعية أنّ عروض التجارة في الاصطلاح يقصد بها: كل ما هو معدّ للتجارة من عقار أو منقول سواء ما يباع بحالته أو بعد تصنيعه، وسواء كان تملكها بعوض أو بدونه¹.

أما في دراسات المعايير الشرعية فقد عرفها الدكتور أبو غدة بأنها: جميع الأموال التي اشترت بنية التجارة بها، سواء بالاستيراد الخارجي أم الشراء من السوق المحلية، وسواء أكانت عقاراً أم مواد غذائية أم زراعية أم مواشي أم غيرها، وقد تكون بضائع في محل تجاري لفرد أو لمجموعة من الأفراد².

1 - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ٢٠٢٢، ص ٦٨٢.
2 - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، دراسات المعايير الشرعية، ج ٣، ١٤٣٧هـ، ص ٢٤١٠.

وعرفها الدكتور القرضاوي بأنها: كل ما عدا التّقيدين مما يُعد للتجارة من المال، على اختلاف أنواعه، مما يشمل الآلات والأمتعة والثياب والمأكولات، والحلي والجواهر، والحيوانات، والنباتات، والأرض، والدور، وغيرها من العقارات والمنقولات¹.

وقد أتت هذه التعاريف مستندة ومبيّنة ما ورد في السنة النبوية الشريفة، فعن سَمْرَةَ بِنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه قال: (أما بعد فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا أن نُخرج الصدقة من الذي نعدُّ للبيع)².

إنّ مفهوم (ما يُعدُّ للبيع) لا يقتصر على المخزون الجاهز الذي غالباً ما يُعدُّ العنصر الأظهر من عناصر أموال الشركات ضمن مفهوم عروض التجارة وإنما يتعدى ذلك ليشمل كل مال اجتمع فيه أمران معاً: النية بالبيع والعمل المقترن بها، ولا يكفي مجرد النية دون ممارسة التجارة بالفعل، ولا يكفي الممارسة بغير النية والقصد³، فكل مال من أموال الشركة وممتلكاتها إن اجتمع فيه عنصرا الإعداد معاً (النية والعمل) دخل في مضمون عروض التجارة.

1 - القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط ١، ٢٠١٤، ص ٢٧٥.

2 - أبي داود، سنن أبي داود، دار السلام، ط ١، ١٩٩٩، حديث رقم (١٥٦٢)، ص ٢٣٠.

3 - القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط ١، ٢٠١٤، ص ٢٨٦.

يمكن على سبيل المثال لا الحصر بيان الأموال التي تمتلكها الشركة والتي تُعدُّ عروضاً تجارية بعد اجتماع عناصر النية والعمل معاً فيها، وأهمها:

- الموجودات غير المتداولة (الأصول الثابتة) التشغيلية أو الدَّارة للدخل (المستغلات) .
 - الموجودات المعنوية (غير الملموسة) .
 - الموجودات الحيوية (البيولوجية) الزراعية أو الحيوانية .
 - المخزون بمختلف أشكاله، من مواد أولية مباشرة ومواد قيد التصنيع (نصف مصنعة) ومواد جاهزة وتامة الصنع ومواد التعبئة والتغليف، وأيضاً مخزون قطع الغيار (المهمات الصناعية) والمواد المساعدة .
- أي أنَّ عروض التجارة بالمعنى الضيق تعبر عن المخزون المُعد للبيع بمختلف أشكاله وهو الأساس المعهود عليه في الشركات على اختلاف أشكالها، أما بالمعنى الواسع فتعبر عن مختلف الأموال التي ينطبق عليها شرط النية والعمل وهو الحدث غير المعهود والذي قد يُعدُّ أمراً طارئاً أو استثنائياً في الشركة؛ لذلك فإنَّ ما سيتم دراسته في هذا البحث هو ما يجول حول الأمر الطبيعي والاعتيادي وهو عروض التجارة المتمثلة بالمخزون المُعد للبيع من مواد أولية مباشرة وقيد

التصنيع وتامة الصنع ومواد جاهزة، أما باقي الأموال التي طرأ عليها التحوُّلُ إلى عروض للتجارة أثناء الحول فهي بالأمر اليسير الممكن تتبعها وتقويمها وقياسها منفردةً دون الحاجة إلى البحث التفصيلي لها.

حكم زكاة عروض التجارة

ذهب فقهاء الأمصار إلى وجوب الزكاة في العروض المتخذة للتجارة، وخالفهم أهل الظاهر، والسبب في ذلك اختلافهم في وجوب الزكاة بالقياس، واختلافهم في تصحيح حديث سمرة بن جندب الذي قال: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُنَا أَنْ نُخْرِجَ الزَّكَاةَ مِمَّا نُعِدُّهُ لِلْبَيْعِ)، وأما القياس الذي اعتمده الجمهور، فهو أنَّ العروض المتخذة للتجارة مال مقصود به التنمية، فأشبهه الأجناس الثلاثة التي فيه الزكاة باتفاق، أعني الحرث، والماشية، والذهب، والفضة¹.

وأورد ابن قدامة قول ابن المنذر في إجماع أهل العلم على أنَّ في العروض التي يراد بها التجارة الزكاة، إذا حال عليها الحول، وقد ذكر أنه قد روي ذلك عن عمر، وابنه، وابن عباس، وبه قال الفقهاء السبعة²، والحسن، وجابر بن زيد،

1 - ابن رشد الحفيد، شرح بداية المجتهد ونهاية المقتصد، شرح وتحقيق وتخريج عبدالله العبادي، ج ١، دار السلام، ط ١، ١٩٩٥، ص ٦٠١.
2 - الفقهاء السبعة هم: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وخارجة بن زيد بن ثابت، وعبيد الله بن عبدالله بن عتبة، وسليمان بن يسار، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف.

وميمون بن مهران، وطاوس، والنخعي، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأبو عبيد، واسحاق، وأصحاب الرأي، بينما حُكي عن مالك، وداود، أنه لا زكاة في عروض التجارة، وروي عن أبي ذر أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (فِي الْإِبِلِ صَدَقَتُهَا، وَفِي الْغَنَمِ صَدَقَتُهَا، وَفِي الْبِزْرِ¹ صَدَقَتُهُ)، كما روي عن أبي عمرو بن حماس، عن أبيه، قال: أمرني عمر، فقال: أدّ زكاة مالك. فقلت: ما لي مالٌ إلا جعابٌ وأدم². فقال: قومها ثم أدّ زكاتها. رواه الإمام أحمد، وأبو عبيد. وهذه قصة يشتهر مثلها ولم تنكر، فيكون إجماعاً³.

وقال أبو عبيد: والذي عندنا في زكاة عروض التجارة ما قال سفيان وأهل العراق: أنه ليس بين ما ينضُّ وما لا ينضُّ فرّق، وعلى ذلك تواترت الأحاديث كلّها عمّن ذكرنا من الصحابة والتابعين، إنما أجمعوا على ضمّ ما في يديه من مال التجارة إلى سائر ماله النقد، فإذا بلغ ذلك ما تجبُّ في مثله الزكاة زكّاه، وما علمنا أحداً فرّق ما بين الناضِّ وغيره في

1 - البز: هي الثياب التي هي أمتعة البزاز - بائع الثياب، ويقصد بها البضائع التي يبييعها تاجر الثياب وفي ذلك إشارة على إيجاب الزكاة على عروض التجارة.

2 - الجعاب: جمع جعبة وهي ما يوضع فيها السهام ونحوها، والأدم: جمع أديم وهو الجلد، والجعاب والأدم في الحديث هما بضائع للبيع.

3 - ابن قدامة، المغني، تحقيق التركي والطلو، ج ٤، دار عالم الكتب، ط ٣، ص ٢٤٨.

الزكاة قبل مالك، فعلى هذا؛ الزكاة فرضٌ واجبٌ في أموال التجار، وعليه أجمع المسلمون، أما القول الآخر فليس من مذاهب أهل العلم عندنا. وإنما وجبت الزكاة في العروض والرقيق وغيرها إذا كانت للتجارة¹.
 وذهبت المجامع الفقهية المعاصرة إلى إيجاب الزكاة في عروض التجارة² فمَجَمَعُ الفقه الإسلامي أكد وجوب الزكاة على العروض المعدّة للتجارة³، واعتبرت هيئة الأيوبي أنّ عروض التجارة تُعدُّ جزءاً من الموجودات الزكوية⁴.

-
- 1 - أبو عبيد، القاسم بن سلام، كتاب الأموال، تحقيق محمد عمارة، دار الشروق، ط ١، ١٩٨٩، ص ٥٢٨+٥٣٠.
 - 2 - شموط، محمد مروان، قرارات وتوصيات جمعية متعلقة بزكاة الأموال، منشورات كاي، ط ٢، ٢٠٢٤، ص ٩٥-١١٢.
 - 3 - مجمع الفقه الإسلامي بمكة المكرمة، الدورة الخامسة، القرار السادس بشأن العملة الورقية، ١٤٠٢ هـ.
 - 4 - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ٢٠٢٢، ص ٦٨٢.

تقويم عروض التجارة لدى الفقهاء والمعاصرين

ذكر ابن قدامة أن الزكاة تجب في قيمة عروض التجارة، في قول أكثر أهل العلم، وذكر أنه لا خلاف في أنها لا تجب في عين عروض التجارة، وثبت أنها تجب في قيمتها¹، وهذا ما ذهبت إليه المجامع الفقهية المعاصرة²، وبالتالي هذا ما يوجب العمل على تقويم عروض التجارة بعد أن وجبت الزكاة فيها عند أغلب المذاهب وعلى أرجح الأقوال الفقهية كما تم بيانه سابقاً؛ وذلك لإضافة القيمة إلى وعاء الزكاة بقيمة نقد العملة المطلوبة، فما هي القيمة الملائمة التي يجب أن يُصار إلى تقويمها؟

فصلَّ الباحث في بحثه السابق (دور التنضيض وكيفيته في حساب زكاة عروض التجارة)³ بما يخص مسألة التقويم لدى عدد من الفقهاء والمعاصرين والمجامع الفقهية، وخشية حشو البحث الحالي بتكرار الأقوال، فسيكتفى بعرض

1 - ابن قدامة، المغني، تحقيق التركي والعلو، ج ٤، دار عالم الكتب، ط ٣، ص ٢٤٨.

2 - شموط، محمد مروان، قرارات وتوصيات جمعية متعلقة بزكاة الأموال، منشورات كاي، ط ٢، ٢٠٢٤، ص ٩٥-١١٢.

3 - شموط، محمد مروان، دور التنضيض وكيفيته في حساب زكاة عروض التجارة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (٦)، العدد (١)، ٢٠٢٢، ص ٩٠-٩٢.

بعض أهم الأقوال، إضافة إلى ما تمَّ استحدثته مؤخراً من بعض المعاصرين والمجامع الفقهية وما خلص إليه الباحث أيضاً في بحثه السابق في هذه المسألة، والآتي بيانها:

- قال الشافعي في تقويم عَرْض التجارة: إذا حالَ عليه الحَوْل من يوم ملكه وهو عَرْضٌ في يده فعليه أن يُقوِّمه بالأغلب من نَقْد بلده دنانير كانت أو دراهم، ثم يُخرج زكاته من الذي قومه به¹. وبهذا لم يتم تحديد القيمة المرجو التقويم بها، إنما تمَّ بيان وحدة القياس المتعارف عليها لبناء التقويم عليها.

- قال ابن قدامة: تقوِّمُ السِّلْعُ إذا حال الحَوْل بالأحظ للمساكين، من عين أو ورق، ولا يعتبر ما اشترت به، يعني إذا حال الحَوْل على العُرُوض وقيمتها بالفضة نِصاب ولا تبلغ نِصاباً بالذهب قومناها بالفضة، ليحصل للفقراء منها حظٌّ، ولو كانت قيمتها بالفضة دون النِصاب وبالذهب تبلغ نِصاباً، قومناها بالذهب؛ لتجب الزكاة فيها. ولا فرق بين أن يكون اشتراها بذهبٍ أو فضةٍ أو عُرُوض. وبهذا قال أبو حنيفة. وقال الشافعي: تُقوِّم بما اشتراه من ذهبٍ أو

1 - الإمام الشافعي، الأم، تحقيق وتخريج د. رفعت عبد المطلب، ج ٣، ط ١، دار الوفاء، ص ١٢١.

فضة؛ لأن نصاب العَرَض مَبْنِيٌّ عَلَى ما اشتراه به¹. وهنا تمت الإشارة إلى استبعاد القيمة التي تقوم بالثمن الذي اشترت به (التكلفة)، لكن لم تتضح القيمة المطلوب التقويم بها وإنما ما هو أحظ للمساكين من حيث نصاب الذهب أو الفضة.

- قال ابن حنبل: تقوم العُرُوض عند الحَوْل بالأحظ لأهل الزكاة وجوباً، من عين أو ورق، سواء كان من نقد البلد وهو الأولى أو لا، وسواء بلغت قيمتها بكل منهما نصاباً أو بأحدهما، ولا يعتبر ما اشترت به، ولا عبرة بنقصه بعد تقويمه ولا بزيادته². وكذلك الأمر هنا لم تتضح القيمة التقويمية لعروض التجارة.

- وانفرد الإمام مالك عن الجمهور بالتفريق بين صنفين من التجار، هما: التاجر المدير (الذي لا ينضبط له وقت ما يبيعه ولا يشتريه) والتاجر غير المدير (الذي يشتري السلع ويتربص بها رجاء ارتفاع أسعارها)، وذكر ابن رشد أن قوماً قالوا في أحد هذين الصنفين: يزكي ثمنه الذي ابتاعه به (ثمن الشراء)، لا قيمته³، لكن لم يذكر ابن رشد

1 - ابن قدامة، المغني، تحقيق التركي والطلو، ج ٤، دار عالم الكتب، ط ٣، ص ٢٥٣.

2 - الحجاوي، شرف الدين، الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، ج ١، دار المعرفة، ص ٢٧٦.

3 - ابن رشد الحفيد، شرح بداية المجتهد ونهاية المقتصد، شرح وتحقيق وتخريج عبدالله العبادي، ج ١، دار السلام، ط ١، ١٩٩٥، ص ٦٣٧.

من هؤلاء القوم، حيث ذكر في حاشية الكتاب: "لم أعثر على قائل هذا القول"، وقد فسّر الدكتور المصري ذلك بأنه لعلّه له وجهاً إذا كان المذهب عدم التقويم بسعر البيع الفعلي، بل بسعر السوق، وليس ثمة سعر سوق¹.

- وقال الزحيلي: يقوم التاجر العُروض أو البضائع التجارية في آخر كل عام بحسب سعرها في وقت إخراج الزكاة، لا بحسب سعر شرائها، ويخرج الزكاة المطلوبة، وتضم السلع التجارية بعضها إلى بعض عند التقويم ولو اختلفت أجناسها، كثياب وجلود ومواد تموينية²، وهنا أيضاً استبعد التقويم بالتكلفة ولم تتضح القيمة المطلوب التقويم بها.

- ويرى القرضاوي أنّ المعهود في الزكاة أنها تؤخذ من رأس المال ونمائه معاً، كما في زكاة المواشي. ولهذا كان القول الراجح هو ما عليه الجمهور، من تقويم السلعة عند الحَوْل بسعر السوق. والمراد: سعر الجملة؛ لأنه الذي يمكن أن

1 - المصري، رفيق يونس، بحث في الزكاة، ط ٢، دار المكتبي، ٢٠٠٩، ص ١٤٧.

2 - الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٤، دار الفكر، ط ٢، ١٩٨٥، ص ٧٩٢.

تباع به عند الحاجة بيسر¹. لكن لم يبين القرضاوي إن كان المقصود بالنماء الربح الصافي أم الربح المجمل أو الهامشي (الذي يتضمن المصاريف البيعية والإدارية).

- ويرى السعدي أن التقويم يكون باعتبار سعر الجملة لمن يبيع بالجملة، أو سعر التفريق (التجزئة أو المفروق) لمن يبيع بسعر التفريق، وإن كان يبيع بهما فيعتبر الأكثر بيعاً²، لكن الكثير من الشركات التجارية تباع منتجاتها الكثيرة المتنوعة بأسعار متنوعة أكثر وضمن منافذ بيعية كثيرة، الأمر الذي قد يصعب تتبعه وتقديره وفق ذلك.
- ويرى آخرون أن يكون التسعير بسعر التجزئة لا بسعر الجملة؛ نظراً لأنه يكون على الأغلب أعلى من سعر الجملة وبذلك فهو أحظ للمساكين³. لكن لا يخفى على بعض أصحاب المهن أن سبب زيادة سعر التجزئة عن سعر الجملة ليس زيادة التبرح والنماء؛ إنما لتغطية نفقات ومتطلبات البيع المتزايدة عبر قطاع ومنفذ بيع التجزئة.

1 - القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط ١، ٢٠١٤، ص ٢٩٤.

2 - السعيد، صلاح الدين محمود، الجامع في فقه الزكاة، فتاوى للشيخ عبد الرحمن السعدي، ج ١، دارالتوفيقية للتراث، ٢٠١٠، ص ٣٢٩.

3 - لاشين، محمود المرسي، التنضيق الحكمي، بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي، ١٤٢١ هـ، ص ١٧٢.

- وعرض المصري وجود ثلاثة آراء في هذه المسألة، وهي: التقويم بسعر السوق، والتقويم بسعر البيع الفعلي، والتقويم بسعر الكلفة التاريخية. مرجحاً أن يكون التقويم حسب السعر السوقي الذي يشتري به التاجر سلعة من مورديه. وهذا يعني أنه سعر الجملة، ولكنه يرى اختلاف سعر الجملة بين تاجر وآخر، فهناك سعر للمستورد، وسعر آخر لتاجر الجملة، وسعر ثالث لتاجر التجزئة¹. ويلاحظ هنا أن المصري قد خلط بين سعر الشراء وسعر البيع كما وقد افترض أن التاجر يشتري السلع فقط ليبيعتها غافلاً عما تقوم به بعض الشركات من تصنيع سلعتها الخاصة المتميزة في تصميمها وطرحها في الأسواق والذي يجعل مهمة التسعير صعبة نوعاً ما.
- أما الأيوبي، فقد أكدت من خلال معاييرها الشرعية أن عروض التجارة تقوّم بالقيمة السوقية للبيع في مكان وجودها حسب طريقة بيعها بالجملة أو التجزئة فإن كان البيع بهما فالعبرة بالأغلب، ولا تقوّم بالتكلفة أو السوق أيهما أقل، لكن إن تعسر تقويمها تزكى بالتكلفة، والعبرة بالسعر يوم الوجوب لا الأداء²، أمّا من خلال معاييرها

1 - المصري، رفيق يونس، بحث في الزكاة، ط ٢، دار المكتبي، ٢٠٠٩، ص ١٤٨.

2 - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ٢٠٢٢، ص ٦٨٢.

المحاسبية وتحديدًا بالمعيار الصادر حديثاً، فقد أكّدت في الفقرة (أ١٥١) : أن المعيار السابق للزكاة كان يتطلب إجراء تقويم الموجودات المتاحة للمتاجرة على أساس القيمة النقدية والقيمة النقدية المعادلة (سعر البيع السوقي) . وفي أثناء المناقشات، تمّ اعتبار هذا المصطلح غير ملائم نظراً لمحدودية نطاقه وتقرر البحث عن مصطلح أفضل له؛ فقرر المجلس اصطلاح "القيمة القابلة للتحقق" معرّفًا إياها ضمن فقرة التعريفات بأنها: قيمة خاصة بالمنشأة، يمكن أن تباع بها الموجود ذي العلاقة (أي تحويل بند الموجودات إلى نقد)¹، لكن في الملحق (ب ١) بينت الأيوفي أن المخزون السلعي يقوم لأغراض الزكاة بصافي القيمة القابلة للتحقق وهذا المصطلح لم يرد ضمن فقرة تعريفات المعيار، إلا أنه وفي ملحق آخر (ب ٢) بينت الأيوفي أن المخزون السلعي يقوم لأغراض الزكاة بالقيمة القابلة للتحقق، وهذا ما يُعد إشكالاً واضحاً في بيان القرار الصادر بشأن تقويم عروض التجارة، كما يلاحظ أنّ الأيوفي قد تحوّلت بالتقويم لعروض التجارة من سعر السوق إلى القيمة القابلة للتحقق أو صافي القيمة القابلة للتحقق دون تفسير

1 - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير المحاسبية، التقرير المالي عن الزكاة (٣٩)، يمكن الاطلاع على نص المعيار عبر الموقع الإلكتروني للهيئة، والرابط هو: [معيار-المحاسبة-المالية-٣٩-التقرير-المالي-عن-الزكاة AAOIFI](https://www.aaofii.com) .-

واضح منها لهذا الانتقال سوى ذكر أنه مصطلح أفضل، متجاهلة بذلك فرق التقويم الهائل بين مختلف المصطلحات المستخدمة، إضافة إلى عدم تبيان واضح لكيفية القياس والتقويم المحاسبية للقيمة القابلة للتحقق أو صافي القيمة القابلة للتحقق.

- ويرى بيت الزكاة الكويتي أنه يتم تقويم عروض التجارة بحسب قيمتها السوقية يوم وجوب الزكاة وتقوم السلع المبيعة جملة أو تجزئة بسعر الجملة¹، لكنه في ندوة لاحقة بين أن التقويم يكون لكل تاجر بحسبه سواء أكان تاجر جملة أم تاجر تجزئة بالسعر الذي يمكنه الشراء به عادة عند نهاية الحول (القيمة الاستبدالية)، وهو يختلف عن كل من سعر البيع (القيمة السوقية) وعن التكلفة التاريخية أو الدفترية، والعبرة بأسعار يوم الوجوب لا الأداء، وأن التقويم لعروض التجارة يكون على أساس سعرها في مكان وجودها بعد حصول الملك²، أما في ندوته الأخيرة فقد خلص البيت إلى القرار بأن عروض التجارة تقوم في الوعاء الزكوي بصافي القيمة القابلة للتحقق (ويقصد به سعر

1 - بيت الزكاة الكويتي، أبحاث وأعمال الندوة الأولى لقضايا الزكاة المعاصرة، ١٩٨٨، ص ٤٤٦.
2 - بيت الزكاة الكويتي، أبحاث وأعمال الندوة السابعة لقضايا الزكاة المعاصرة، ١٩٩٧، ص ٦٥٠.

البيع في سياق عمل المكلف مطروحاً منه التكاليف المباشرة لإتمام البيع)، مشيراً إلى أنه إذا لم تفصح القوائم المالية وإيضاحاتها عن صافي القيمة القابلة للتحقق فالأولى تقدير هذه القيمة بقسمة إجمالي المبيعات على تكلفتها ثم ضرب الناتج في تكلفة المخزون، موصية بذلك على ضرورة دراسة أنواع التكاليف التي يجوز حسمها من سعر البيع وأثرها في الوعاء الزكوي¹، وهنا تجب الإشارة إلى أن معايير المحاسبة الدولية توجب ضمن معيارها رقم (٢) المخزون بتقويم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل²، إلا أنها لم توجب بالإفصاح ضمن القوائم المالية عن صافي القيمة القابلة للتحقق إن لم تكن أقل من التكلفة وهذه هي الحالة الطبيعية الأكثر انتشاراً، وبالتالي فإن التقدير الأولى لقياس عروض التجارة في الغالب وحسبما نصَّ عليه بيت الزكاة يكون بقسمة إجمالي المبيعات على تكلفتها ثم ضرب الناتج بتكلفة المخزون، وهنا يقصد بإجمالي المبيعات وكلفتها أي ما يخص كامل العام المحاسبي

1 - بيت الزكاة الكويتي، أبحاث وأعمال الندوة الثامنة والعشرون لقضايا الزكاة المعاصرة، ٢٠٢٤، ص ٦.
 2 - أبو نصار وحميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي، مطبعة عمال المطابع، ط ٣، ٢٠١٨، ص ٧٤.

للحول الذي يُراد إخراج الزكاة بتمامه، الأمر الذي يفرض حينها الاستئناس بقائمة الدخل للعام المنصرم، وهذا القرار الذي خلصت إليه الندوة نابع من فكر الدكتور علي نور الذي سيبين في الفقرة القادمة .

- بيّن علي نور من خلال تقديره في زكاة عروض التجارة أنه يمكن تقديرها من خلال حساب القيمة القابلة للتحقق وذلك من خلال ضرب مجموع تكلفة المخزون بمعدل ربح الشركة في المبيعات، والذي يمكن معرفته من خلال قسمة إجمالي المبيعات على تكلفة المبيعات من قائمة الدخل، أي وفق المعادلة (١) الآتية :

$$\text{القيمة القابلة للتحقق بالنسبة للمخزون} = \text{تكلفة المخزون} \times (\text{إجمالي المبيعات} \div \text{تكلفة المبيعات})$$

وهذه المعادلة هي التي استند عليها كل من الدكتور الناهض والدكتور الفزيع في بحثيهما المقدمان للندوة الثامنة والعشرين لقضايا الزكاة المعاصرة، والتي قررت الندوة خلالهما الاعتماد على هذه الطريقة¹، إنَّ الطريقة التي اعتمد عليها علي نور من خلال عودته إلى قائمة دخل العام المنصرم مستوحاة من فكرة فقه التقدير وهو أمر في غاية الأهمية وهو ما يؤيده الباحث وقد استند إليه سابقاً في بحثه (دور التنضيض...)، والطريقة التي اعتمدها للقياس

1 - نور، علي بن محمد، فقه التقدير في حساب الزكاة، دار سليمان الميمان، ط ٢، ٢٠٢٢، ص ٣٦١.

من خلال المعادلة السابقة هي محاولة للوصول إلى تقويم دقيق، إلا أنها غير دقيقة تماماً من حيث تطوير الفكر الرياضي والمحاسبي، كما يوجد خلط في استخدام المصطلحات المحاسبية التقليدية المعاصرة التي تعد لغة التواصل بين المهنيين، وهذا ماسيبينه الباحث لاحقاً وبالتفصيل.

- أما الباحث فقد استخلص سابقاً من خلال بحثه (دور التنضيض...) وبعد دراسته وعرضه لمفاهيم القيم المختلفة المعاصرة أن القيمة الأنسب لتقويم عروض التجارة بها لأغراض الزكاة هي صافي القيمة القابلة للتحقق، كما خلُص وبعد عرضه لمفهومى التقويم والتنضيض والمواءمة بينهما أن التقويم بالتنضيض (التنضيض الحكمي) هي الطريقة المقابلة للتقويم بصافي القيمة القابلة للتحقق، وبذلك أوصى باستخدام مصطلح القيمة الناضئة الحكمية بدلاً عن صافي القيمة القابلة للتحقق على اعتباره أنه مصطلحٌ فقهي يناسب تاريخ المال الإسلامي، وبين أن آلية القياس تتم بتطبيق المعادلة (٢) الآتية:

$$\text{القيمة الناضئة الحكمية} = \text{تكلفة المخزون المراد تقويمه} + \text{الربح الصافي المرجو}$$

يتبين من خلال هذه المعادلة أنّ الباحث قد أولى اهتمامه بمخزون المواد الجاهزة وتامة الصنع فقط ولم يناقش مسألة تقويم عروض التجارة المتمثلة بمخزون المواد الأولية المباشرة أو مخزون قيد التصنيع، وهذا ما سيتم بحثه وتفصيله لاحقاً.

يتبين من خلال هذا العرض السريع لمسألة التقويم أنّ:

- الفقهاء القدامى والمعاصرين سابقاً اعتمدوا على اصطلاح قيم متنوعة دون التطرق لآلية القياس اللازمة، مع اعتمادهم على الاجتهاد في مسألة التقويم والتقريب المقبول بالشريعة¹.
- أما المعاصرون مؤخراً فقد كان محور اهتمامهم إظهار آلية لقياس عروض التجارة المتمثلة بمخزون المواد الجاهزة أي المخزون الخاص بالشركات التجارية، أما مخازن المواد الأولية أو حتى قيد التصنيع واللذين يشكلان نسبة جيدة من

1 - الفزيع، محمد عود، تقويم عروض التجارة في الوعاء الزكوي بين المتطلبات الشرعية والمعايير المحاسبية، بحث مقدم في الندوة الثامنة والعشرون لقضايا الزكاة المعاصرة، ٢٠٢٤، ص ١٠.

إجمالي المخزون في الشركات الصناعية فمنهم من عاملهما بالقياس معاملة مخزون المواد الجاهزة، ومنهم من قاسهما وقومهما بالتكلفة (بما اشترت به) .

— إضافة إلى أن أغلبهم قد استخدم مصطلحات محاسبية تقليدية معاصرة لأغراض التقويم دون البحث عن مصطلحات فقهية تتأصل من التاريخ الإسلامي .

يتبين أيضاً أنه وحسب ما وصل إليه بيت الزكاة الكويتي من خلال ندوته الأخيرة وحسب ما أظهره علي نور وأيده كل من الناهض والفزيع فالظاهر أنه أقرب للدقة من حيث إيجاد طريقة للاحتساب ومقارب أيضاً لما توصل إليه الباحث في بحثه المشار له سابقاً .

من خلال العرض السابق وحسبما خلُصت إليه أغلب الهيئات الشرعية مؤخراً باستخدام مصطلح مماثل تماماً للمصطلح المستخدم في المحاسبة التقليدية " صافي القيمة القابلة للتحقق " ؛ فإن هذا الأمر سيُحتم اعتماد القياس بالطريقة نفسها التي تعتمدها المحاسبة التقليدية لهذه القيمة، وهذا مما يتعارض مع آلية القياس والتقويم التي

ستعتمدها محاسبة الزكاة لقياس وتقويم عروض التجارة وكما سيتبين ذلك لاحقاً؛ لذلك فمن الأولى الابتعاد عن هذا المصطلح.

تقويم عروض التجارة من خلال عرض النموذج الرياضي المحاسبي

أدرك الباحث من خلال اطلاعه على عدد من البحوث ذات الصلة وجود بعض المصطلحات المحاسبية الواجب بيانها بشكل تفصيلي أكثر ليتم البناء عليها لتقويم عروض التجارة من قبل غير المهنيين، وبذلك ارتأى تفصيلها أكثر من خلال أمثلة رقمية ومقاربة للواقع، وقد استحضر الباحث مسألة واقعية عُرضت عليه مؤخراً تناسب جداً محضر هذا الحديث، والآتي بيانها:

لدينا قوائم مالية لشركة تجارية بسيطة تريد حساب زكاتها عن العام الذي مضى (٢٠٢٣). تبين من خلال القوائم المالية للشركة أن إجمالي المخزون بالتكلفة يعادل تقريباً ١٠٠٠٠٠٠ دولار، وعند طلب الأسعار البيعية التفصيلية لهذا المخزون تبين أن الأسعار هي قطعية (لا مساومة بها) وتباع بسعر موحد لمختلف فئات المستهلكين وأن إجمالي أسعارها البيعية تعادل تقريباً ٣٠٠٠٠٠٠ دولار، وهذا ما يقابل القيمة السوقية البيعية لعروض التجارة التي أُستدل سابقاً لإضافتها إلى وعاء الزكاة.

وتبين من خلال النقاش والتفصيل أن الشركة تقوم بشراء مواد جاهزة كمالية (عبارة عن شوكولا وورود صناعية) وإعادة تنسيقها بشكل مميز لإعادة بيعها على المستهلكين النهائيين بأسعار خيالية، حيث أن المستهلكين المستهدفين هم من ذوي الطبقة الرفيعة، إضافة إلى أن موقع الشركة (مكان عرض منتجاتها) تنفرد به من حيث تخصصها والذي يقع ضمن سوق تجاري متميز في منطقة ضمن وسط المدينة، ويفصل هذا السوق عن باقي الأسواق الشعبية للمدينة – التي تباع بأسعار منخفضة – جدران عالية ومدخل رسمية. وبتقويم مخزون آخر المدة للشركة حسب أسعار الأسواق الشعبية الملاصقة للشركة تبين أنه يقدر بمبلغ ١٨٠٠٠٠٠ دولار، وبالاستفسار عن سبب ارتفاع الأسعار البيعية عما هو موجود في السوق الشعبية القريب جداً تبين أن الشركة تتحمل مصاريف عالية جداً من إيجارات مرتفعة للموقع ورسوم دخول للسوق التجاري وما يلحقه من نفقات متنوعة ضرورية ولازمة لاستكمال أعمال البيع لتقابل مستوى المستهلكين المستهدفين الأمر الذي يدفع إلى رفع الأسعار البيعية لتقابل تغطية تلك المصاريف والنفقات، وبنسب إجمالي المصاريف المقابلة لمبيعات الشركة في العام الماضي وضربها بالقيمة البيعية للمخزون (٣٠٠٠٠٠٠ دولار) يتوصل إلى أن المصاريف المتوقع تحملها في السنة المقبلة لبيع المخزون تقدر بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دولار، أي أن

صافي القيمة المتوقع تحقيقها من بيع المخزون الذي تمتلكه الشركة بنهاية المدة يعادل (٣٠٠٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠٠) .

أراد الباحث من خلال هذا المثال البسيط الواقعي توضيح بعض المصطلحات المحاسبية لبعض القيم التي يستعين بها الفقهاء والمعاصرون في تقويم عروض التجارة لأغراض الزكاة، وأهمها:

- التكلفة: هي جميع تكاليف الشراء، وتكاليف التحويل، والتكاليف الأخرى التي يتم تحميلها لجلب الأصل إلى موقعه الحالي وحالته الراهنة¹، وفي المثال فإن التكلفة تعادل مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دولار.
- القيمة السوقية العادلة: السعر الذي تنتقل عنده السلعة بين بائع ومشتري راغبين بتنفيذ العقد وبتطواعيتهما دون أي إكراه، وكلا الطرفين لديه معرفة معقولة وحقائق ذات صلة²، أو أنه السعر الذي تحدده كل من عوامل العرض والطلب، وفي المثال يمكن استخراج هذه القيمة من خلال النظر إلى السوق الشعبي القريب حيث تعادل قيمة

1 - ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، معيار رقم (٢) - المخزون (IAS2)، ص ٢.

2 - The price at which the property would change hands between a willing buyer and a willing seller when the former is not under any compulsion to buy and the latter is not under any compulsion to sell, both parties having reasonable knowledge or relevant facts” <https://www.sapling.com/7899798/fair-value-vs-market-value>.

المخزون فيه (١٨٠٠٠٠٠ دولار) وإلى السوق الذي تباع فيه الشركة وهو المعادل لمبلغ (٣٠٠٠٠٠٠ دولار) وباستخراج الوسطي لهما سيعادل ٢٤٠٠٠٠٠ دولار.

- القيمة العادلة: القيمة التي يمكن استلامها لبيع أصل أو دفعها لسداد التزام في تاريخ القياس لعملية اعتيادية منتظمة بين أطراف تتعامل في السوق في ظروف السوق الحالية¹، وهي القيمة القابلة للتحقق نفسها، وفي المثال تعادل القيمة مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ دولار.

- صافي القيمة القابلة للتحقق: سعر البيع المقدر في السياق الطبيعي أو الاعتيادي مطروحاً منه التكاليف المقدرة لإتمام تصنيع السلعة والتكاليف الضرورية المتوقعة لإكمال البيع²، أو هو صافي المبلغ الذي تتوقع المنشأة أن تحققه من بيع المخزون في السياق العادي للأعمال³، أي هو ما يعادل في المثال مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ دولار.

1 - أبو نصار وحميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي، مطبعة عمال المطابع، ط ٣، ٢٠١٨، ص ٧٢٤.

2 - Net Realisable Value is: The estimated selling price in the ordinary course of business less the estimated costs of completion and the estimated costs necessary to make the sale.

أبو نصار وحميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي، مطبعة عمال المطابع، ط ٣، ٢٠١٨، ص ٧٥.

3 - ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، معيار رقم (٢) - المخزون (IAS2)، ص ٢.

وينوه الباحث هنا إلى أن التكلفة وحسب ما تم بيانه سابقاً لا خلاف بين الفقهاء في عدم اعتبارها عند تقويم عروض التجارة، أما القيمة العادلة فهي قيمة يستند قياسها إلى السوق تماماً ولا تحددها المنشأة، أي ليس قياساً خاصاً بالمنشأة¹، أما القيمة السوقية العادلة فهي أيضاً يستند قياسها إلى السوق لكن مع مراعاة الأسعار الوسطية للسوق وفي المثال فقد انخفضت عن القيمة العادلة لوجود أسواق منافسة بأسعار أقل، بينما لو أردنا في المثال نفسه تقويم المخزون لشركة تقع ضمن منطقة السوق الشعبية – ذات الأسعار المنخفضة – فبمقارنتها مع السوق ذات السعر المرتفع سترتفع القيمة السوقية العادلة عن القيمة العادلة²، وبالتالي فإن كلا القيمتين لا تراعيان ظروف الشركة التي هي ظروف المكلف بأداء الزكاة، وإنما تراعيان ظروف السوق المحيطة بالمكلف، وهذا ما قد يتنافى مع قوله صلى الله عليه وسلم: (وتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ)³.

1 - ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، معيار رقم (١٣) - قياس القيمة العادلة (IFRS13)، ص ١.
 2 - للمزيد من التفصيل في التفريق بين القيمة السوقية العادلة والقيمة العادلة فقد سرد الباحث في البحث المشار له سابقاً (دور التنضيف وكيفية في حساب زكاة عروض التجارة) نقاط التمييز إضافة إلى عرض تفصيلي لمختلف القيم الأخرى، وللاطلاع على البحث، يرجى الضغط على الرابط: (baitalzakat.com-A100780.pdf).

3 - العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري، ج ٣، المكتبة السلفية، صحيح البخاري - حديث رقم (١٤٥٨)، ص ٣٢٢.

أما صافي القيمة القابلة للتحقق فهي صافي القيمة التي سيتم الحصول عليها فعلاً بعد تحمّل النفقات اللازمة لإتمام عمليتي البيع والتحصيل، فهي تراعي ظروف المكلف بأداء الزكاة، فلولا تلك النفقات لما تحصّل المكلف على تلك القيمة، وهذا ما دعا بيت الزكاة مؤخراً وبعد البحث المفصّل إلى تبني هذه القيمة لتقويم عروض التجارة¹.

يستدعي بناء على ذلك توضيح آلية الوصول إلى صافي القيمة القابلة للتحقق في المحاسبة التقليدية المعاصرة وإسقاطه على موضوع البحث لتقويم عروض التجارة واعتماد مصطلح القيمة الناضة الحكمية لتكون بديلاً بذلك. مع مراعاة أن الوصول إلى صافي القيمة القابلة للتحقق في المحاسبة التقليدية يستدعي حسم التكاليف المقدرة لإتمام التصنيع والتكاليف الضرورية المتوقعة لإكمال عملية البيع فقط، أي دون حسم النفقات الإدارية، في حين أن الوصول للقيمة الناضة الحكمية يستوجب حسم كافة النفقات بما فيها التكاليف الإدارية، لذلك سيقوم الباحث تجاوزاً بحسم كافة النفقات عند احتساب صافية القيمة القابلة للتحقق.

1 - بيت الزكاة الكويتي، أبحاث وأعمال الندوة الثامنة والعشرون لقضايا الزكاة المعاصرة، ٢٠٢٤، ص ٦.

ويرتأى الباحث¹ وبما يخدم أغراض البحث تحديداً بيان مصطلحات محاسبية أخرى بعرضها من خلال إعداد قائمة الدخل الخاصة بإظهار نتيجة أعمال الشركة .
ويسبق هذه القائمة قائمتي التشغيل (التكاليف) ليكون هذا العرض هادفاً إلى إظهار ماهية المصطلحات إلى جانب آلية قياس واحتساب ما يرتجى الوصول إليه، وذلك وفق العرض الآتي .

1 - يمتلك الباحث وبفضل من الله خبرة محاسبية ومالية جيدة وطويلة تمتد لأكثر من عشرين عاماً في شركات كبرى متنوعة تجارية وصناعية وخدمية بدأ فيها عمله كمحاسب عادي مروراً بمحاسب تكاليف ورئيس حسابات ومدير مالي وانتهاءً بالتدقيق الداخلي والاستشارات المالية والمحاسبية.

أولاً - قائمة التشغيل (التكاليف) الصناعية

هي قائمة يتم إعدادها تحديداً في الشركات الصناعية بغية الوصول إلى تكلفة الإنتاج تام الصنع المباع الذي يُنطلق منه لمعرفة نتيجة أعمال الشركة ضمن قائمة الدخل، وتتخذ القائمة (١) الشكل الآتي :

قائمة التشغيل (التكاليف) الصناعية

م	العملية المحاسبية	اسم الحساب (المصطلح المحاسبي)	البيان والتوضيح المحاسبي
١		مشتريات المواد الأولية المباشرة	هي قيمة إجمالي مشتريات وحدات المواد الأولية المباشرة من الموردين خلال الفترة المدروسة
٢		(-) مردودات مشتريات المواد الأولية المباشرة	هي قيمة مردودات مشتريات وحدات المواد الأولية المباشرة للموردين خلال الفترة المدروسة
٣		(+) المصاريف المباشرة على مشتريات المواد الأولية المباشرة	هي إجمالي المصاريف المباشرة المستحقة من أجل شراء المواد الأولية المباشرة، ومثالها: مصاريف التخليص الجمركي ومصاريف النقل وأية مصاريف لازمة حتى وصول المواد الأولية المباشرة إلى أماكنها المعهودة اللازمة لعملية الإنتاج

٣	العملية المحاسبية	اسم الحساب (المصطلح المحاسبي)	البيان والتوضيح المحاسبي
٤		(-) الحسم المكتسب على مشتريات المواد الأولية المباشرة	هي قيمة الحسومات المكتسبة والمستحقة عن قيمة مشتريات المواد الأولية المباشرة من الموردين خلال الفترة المدروسة
٥	٤-٣+٢-١	صافي مشتريات المواد الأولية المباشرة	هي قيمة صافي مشتريات المواد الأولية المباشرة المشتراة خلال الفترة المدروسة
٦		(+) مخزون مواد أولية مباشرة أول المدة	هي تكلفة رصيد وحدات المواد الأولية المباشرة أول المدة (المتبقية عن الفترة السابقة) والمحملة بنصيبها من مصاريف المشتريات للفترة السابقة
٧	٦+٥	تكلفة المواد الأولية المباشرة المتاحة للإستخدام في الإنتاج أو البيع حسب حالتها الراهنة	هي تكلفة وحدات المواد الأولية المباشرة المشتراة خلال الفترة المدروسة إضافة إلى تكلفة رصيد وحدات المواد الأولية المباشرة أول المدة
٨		(-) مخزون مواد أولية مباشرة المباع (جزء من تكلفة المبيعات)	هي تكلفة رصيد وحدات المواد الأولية المباشرة التي تم بيعها خلال الفترة المدروسة والمحملة بنصيبها من مصاريف المشتريات للفترتين المدروسة والسابقة
٩		(-) مخزون مواد أولية مباشرة آخر المدة	هي تكلفة رصيد وحدات المواد الأولية المباشرة آخر المدة والمحملة بنصيبها من مصاريف المشتريات للفترتين المدروسة والسابقة حسب طريقة التكاليف المعتمدة (FIFO,WA,SI)

٣	العملية المحاسبية	اسم الحساب (المصطلح المحاسبي)	البيان والتوضيح المحاسبي
١٠	٩-٨-٧	تكلفة كامل الإنتاج من المواد الأولية المباشرة المستخدمة في الإنتاج	هي تكلفة وحدات المواد الأولية المباشرة التي تم استخدامها في الإنتاج تام الصنع وقيد التصنيع خلال الفترة المدروسة
١١		(+) مخزون مواد قيد التصنيع أول المدة	هي تكلفة رصيد وحدات المواد قيد التصنيع أول المدة (المتبقية عن الفترة السابقة) والمحملة بنصبيها من تكلفة المواد الأولية المباشرة ومصاريف المشتريات للفترة السابقة إضافة إلى نسبة من مصاريف الإنتاج السابقة حسب نسبة إنجازها وتصنيعها
١٢		(-) مخزون مواد قيد التصنيع مباع (جزء من تكلفة المبيعات)	هي تكلفة رصيد وحدات المواد قيد التصنيع التي تم بيعها خلال الفترة المدروسة والمحملة بنصبيها من مصاريف المشتريات للفترتين المدروسة والسابقة إضافة إلى نسبة من مصاريف الإنتاج حسب نسبة الإنجاز والتصنيع
١٣		(-) مخزون مواد قيد التصنيع آخر المدة	هي تكلفة رصيد وحدات المواد قيد التصنيع آخر المدة والمحملة بنصبيها من تكلفة المواد الأولية المباشرة ومصاريف المشتريات للفترتين المدروسة والسابقة إضافة إلى نسبة من مصاريف الإنتاج حسب نسبة الإنجاز والتصنيع (على أنه في الغالب تكون هذه الوحدات للفترة المدروسة بسبب إتمام وحدات قيد التصنيع أول المدة في الفترة المدروسة)

٣	العملية المحاسبية	اسم الحساب (المصطلح المحاسبي)	البيان والتوضيح المحاسبي
١٤	١٣-١٢-١١+١٠	تكلفة الإنتاج تام الصنع من المواد الأولية المباشرة المستخدمة في الإنتاج	هي تكلفة وحدات المواد الأولية المباشرة التي تم استخدامها في الإنتاج تام الصنع فقط خلال الفترة المدروسة
١٥		رواتب وأجور العمال المباشرين في الإنتاج	هي جزء من المصاريف الصناعية التي تمثل مصروف رواتب وأجور العمال المباشرين في الإنتاج، والتي تخص كامل الإنتاج، والتي يمكن تحميلها بشكل مباشر على الوحدات المنتجة
١٦		(+) مصاريف صناعية مباشرة في الإنتاج	هي جزء من المصاريف الصناعية التي تمثل مصاريف صناعية مباشرة لازمة للإنتاج، والتي تخص كامل الإنتاج، والتي يمكن تحميلها بشكل مباشر على الوحدات المنتجة، ومثالها: مصاريف الكهرباء الخاصة بالآلات ومصاريف وقود وزيوت وشحوم الآلات وأية مصاريف مواد مساعدة لازمة لعملية الإنتاج
١٧		(+) مصاريف صناعية غير مباشرة	هي المصاريف الصناعية غير المباشرة التي تخص كامل الإنتاج والتي يصعب تحميلها بشكل مباشر على الوحدات المنتجة تامة الصنع وقيد التصنيع لذلك يتم اللجوء بتوزيعها وتحميلها حسب طرق التوزيع المحاسبية المختلفة كالتوزيع حسب محركات الكلف ومراحل الإنتاج، ومثال هذه المصاريف: مصاريف كهرباء القسم ومصاريف إيجار المبنى الإنتاجي ومصاريف مدراء الإنتاج

٣	العملية المحاسبية	اسم الحساب (المصطلح المحاسبي)	البيان والتوضيح المحاسبي
١٨	١٧+١٦+١٥	إجمالي المصاريف الصناعية المباشرة وغير المباشرة	هي المصاريف الصناعية المباشرة وغير المباشرة التي تخص كامل العملية الإنتاجية فقط والتي يتم تحميلها على الوحدات المنتجة تامة الصنع وجزء من الوحدات قيد التصنيع حسب نسبة إنجازها، والتحميل يتم بشكل مباشر للمصاريف الصناعية وبشكل غير مباشر حسب طرق التوزيع المختلفة للمصاريف غير المباشرة، وغالباً ما يتناسب إجمالي هذه المصاريف طردياً مع الإنتاج (كمية وقيمة)
١٩	١٨+١٤	تكلفة الإنتاج	هي تكلفة وحدات الإنتاج تامة الصنع خلال الفترة المدروسة من مواد وأجور مباشرة ومصاريف صناعية مباشرة وغير مباشرة
٢٠		مخزون مواد تامة الصنع أول المدة	هي تكلفة رصيد وحدات الإنتاج تامة الصنع أول المدة (المتبقية عن الفترة السابقة) والمحملة بتكلفة الإنتاج التام للفترة السابقة
٢١	٢٠+١٩	تكلفة المخزون تام الصنع المتاح للبيع	هي تكلفة وحدات الإنتاج تامة الصنع المنتجة خلال الفترة المدروسة إضافة إلى تكلفة رصيد وحدات الإنتاج تامة الصنع أول المدة
٢٢		(-) مخزون مواد تامة الصنع آخر المدة	هي تكلفة رصيد وحدات الإنتاج تامة الصنع آخر المدة والمحملة بتكلفة الإنتاج للفترتين المدروسة والسابقة حسب طريقة التكاليف المعتمدة (FIFO, WA, SI)
٢٣	٢٢-٢١	تكلفة المخزون تام الصنع المباع (جزء من تكلفة المبيعات)	هي تكلفة وحدات الإنتاج تامة الصنع التي تم بيعها فقط خلال الفترة المدروسة

ثانياً - قائمة التشغيل (التكاليف) التجارية

هي قائمة يتم إعدادها تحديداً في الشركات الصناعية والتجارية التي تقوم بشراء مواد جاهزة وإعادة بيعها بغية الوصول إلى تكلفة مخزون المواد الجاهزة المباعة الذي يُنطلق منه لمعرفة نتيجة أعمال الشركة ضمن قائمة الدخل، وتتخذ القائمة (٢) الشكل الآتي :

قائمة التشغيل (التكاليف) التجارية

م	العملية المحاسبية	اسم الحساب (المصطلح المحاسبي)	البيان والتوضيح المحاسبي
٢٤		مشتريات المواد الجاهزة	هي قيمة إجمالي مشتريات وحدات المواد الجاهزة من الموردين خلال الفترة المدروسة
٢٥		(-) مردودات مشتريات المواد الجاهزة	هي قيمة مردودات مشتريات وحدات المواد الجاهزة للموردين خلال الفترة المدروسة

٣	العملية المحاسبية	اسم الحساب (المصطلح المحاسبي)	البيان والتوضيح المحاسبي
٢٦		(+) المصاريف المباشرة على مشتريات المواد الجاهزة	هي إجمالي المصاريف المباشرة المستحقة من أجل شراء المواد الجاهزة والتي يمكن تحميلها عليها مباشرة، ومثالها: مصاريف التخليص الجمركي ومصاريف النقل وأية مصاريف لازمة حتى وصول المواد الأولية الجاهزة إلى أماكنها المعهودة اللازمة لعملية البيع
٢٧		(-) الحسم المكتسب على مشتريات المواد الجاهزة	هي قيمة الحسومات المكتسبة والمستحقة عن قيمة مشتريات المواد الجاهزة من الموردين خلال الفترة المدروسة
٢٨	٢٧-٢٦+٢٥-٢٤	صافي مشتريات المواد الجاهزة	هي قيمة صافي مشتريات المواد الجاهزة المشتراة خلال الفترة المدروسة
٢٩		(+) مخزون مواد جاهزة أول المدة	هي تكلفة رصيد وحدات المواد الجاهزة أول المدة (المتبقية عن الفترة السابقة) والمحملة بنصيبها من مصاريف المشتريات للفترة السابقة
٣٠	٢٩+٢٨	تكلفة مخزون المواد الجاهزة المتاح للبيع	هي تكلفة وحدات المواد الجاهزة المشتراة خلال الفترة المدروسة إضافة إلى تكلفة رصيد وحدات المواد الجاهزة أول المدة
٣١		(-) مخزون مواد جاهزة آخر المدة	هي تكلفة رصيد وحدات المواد الجاهزة آخر المدة والمحملة بنصيبها من مصاريف المشتريات للفترتين المدروسة والسابقة حسب طريقة التكاليف المعتمدة (FIFO,WA,SI)

البيان والتوضيح المحاسبي	اسم الحساب (المصطلح المحاسبي)	العملية المحاسبية	م
هي تكلفة وحدات المخزون الجاهز الذي تم بيعه فقط خلال الفترة المدروسة	تكلفة المخزون الجاهز المباع (جزء من تكلفة المبيعات)	٣٠-٣١	٣٢

ثالثاً - قائمة الدخل (قائمة الأرباح والخسائر)

هي قائمة يتم إعدادها في مختلف الشركات لمعرفة نتيجة أعمال الشركة، وتتخذ القائمة (٣) الشكل الآتي :

قائمة الدخل (قائمة الأرباح والخسائر)

م	العملية المحاسبية	اسم الحساب (المصطلح المحاسبي)	البيان والتوضيح المحاسبي
٣٣		إجمالي قيمة المبيعات (القيمة السوقية للمبيعات)	هي قيمة إجمالي مبيعات وحدات المخزون بمختلف أشكاله للعملاء خلال الفترة المدروسة
٣٤		(-) مردودات المبيعات	هي قيمة مردودات مبيعات وحدات المخزون بمختلف أشكاله للعملاء خلال الفترة المدروسة
٣٥		(-) المصاريف المباشرة على المبيعات	هي إجمالي المصاريف المباشرة المستحقة من أجل بيع المخزون بمختلف أشكاله، ومثالها: مصاريف التخليص الجمركي ومصاريف النقل وأية مصاريف لازمة حتى إيصال المخزون المباع إلى أماكن العملاء، بشرط أن تكون هذه المصاريف مباشرة أي يمكن تحميلها على الوحدات البيعية بذاتها

م	العملية المحاسبية	اسم الحساب (المصطلح المحاسبي)	البيان والتوضيح المحاسبي
٣٦		(-) الحسم الممنوح على المبيعات	هي قيمة الحسومات الممنوحة والمستحقة عن قيمة مبيعات المخزون بمختلف أشكاله إلى العملاء خلال الفترة المدروسة، بشرط أن تكون هذه الحسومات مباشرة أي يمكن تحميلها على الوحدات البيعية بذاتها
٣٧	٣٦-٣٥-٣٤-٣٣	صافي المبيعات	هي القيمة البيعية خلال الفترة المدروسة لصافي المخزون بمختلف أشكاله (تام الصنع أو جاهز أو مواد أولية أو مواد قيد التصنيع)
٣٨	٨	تكلفة مخزون المواد الأولية المباع	هي تكلفة رصيد وحدات المواد الأولية المباشرة التي تم بيعها خلال الفترة المدروسة والمحملة بنصيبها من مصاريف المشتريات للفترتين المدروسة والسابقة
٣٩	١٢	(+) تكلفة مخزون مواد قيد التصنيع المباع	هي تكلفة رصيد وحدات المواد قيد التصنيع التي تم بيعها خلال الفترة المدروسة والمحملة بنصيبها من مصاريف المشتريات للفترتين المدروسة والسابقة إضافة إلى نسبة من مصاريف الإنتاج حسب نسبة الإنجاز والتصنيع
٤٠	٢٣	(+) تكلفة مخزون مواد تامة الصنع المباع	هي تكلفة وحدات الإنتاج تامة الصنع التي تم بيعها فقط خلال الفترة المدروسة

البيان والتوضيح المحاسبي	اسم الحساب (المصطلح المحاسبي)	العملية المحاسبية	م
هي تكلفة وحدات المخزون الجاهز الذي تم بيعه فقط خلال الفترة المدروسة	(+) تكلفة مخزون مواد جاهزة الصنع المباع	٣٢	٤١
هي تكلفة وحدات المخزون بمختلف أشكاله الذي تم بيعه فقط خلال الفترة المدروسة	تكلفة إجمالي المخزون المباع (تكلفة المبيعات)	٤١+٤٠+٣٩+٣٨	٤٢
هو إجمالي الدخل الناجم عن عملية بيع المخزون بمختلف أشكاله (وقد يكون موجباً فيمثل ربحاً أو سالباً فيمثل خسارة)	إجمالي (مجملي) الربح أو الخسارة (هامش الربح أو الخسارة)	٤٢-٣٧	٤٣

م	العملية المحاسبية	اسم الحساب (المصطلح المحاسبي)	البيان والتوضيح المحاسبي
٤٤		المصاريف البيعية والتوزيعية	هي جزء من المصاريف التشغيلية التي يمكن تحميلها بشكل مباشر على وحدات المخزون المباعة فقط للوصول إلى نتيجة دخل كل قطاع أو منفذ بيعي (كمنفذ تجار الجملة أو التجزئة...) وغالباً ما تتناسب هذه المصاريف طردياً مع المبيعات (كمية وقيمة)، ومثالها: رواتب وعمولات مشرفي ومندوبي المبيعات، ومختلف مصاريف سيارات البيع والتوزيع والتحصيل من وقود ومحروقات وصيانة، ومختلف مصاريف البيع من هدايا للعملاء ورسوم الاتفاقيات والتعاقد معهم
٤٥		(+) المصاريف التسويقية	هي جزء من المصاريف التشغيلية التي يصعب تحميلها بشكل مباشر على وحدات المخزون المباعة لعدم القدرة على تخصيصها لقطاع أو منفذ محدد مما يُلجأ إلى توزيعها حسب طرق محاسبية محددة وغالباً حسب قيم المبيعات أو كميات الوحدات المباعة التي تمت خلال الفترة المدروسة
٤٦		(+) المصاريف الإدارية والعمومية	هي جزء من المصاريف التشغيلية التي يصعب تحميلها بشكل مباشر على الوحدات المباعة لعدم القدرة على تخصيصها لقطاع أو منفذ محدد مما يُلجأ إلى توزيعها حسب طرق محددة كتتبعية محركات الكلف المتنوعة

م	العملية المحاسبية	اسم الحساب (المصطلح المحاسبي)	البيان والتوضيح المحاسبي
٤٧	٤٦+٤٥+٤٤	إجمالي المصاريف التشغيلية (التجارية)	هي إجمالي المصاريف التشغيلية التجارية المتعلقة واللازمة لإتمام عمليتي البيع والتحصيل والمستحقة عن الفترة المدروسة، وتتنحصر هذه المصاريف بالمصاريف المتعلقة بنشاط العمل والدورة البيعية والتحصيلية للنقود بدءاً من عملية استلام المواد تامة الصنع أو جاهزة الصنع وانتهاءً باستلام النقدية المقابلة من الزبائن
٤٨	٤٧-٤٣	صافي الدخل (الربح أو الخسارة) التشغيلي	هو صافي الدخل التشغيلي الناجم عن عملية بيع المخزون بمختلف أشكاله (وقد يكون موجباً فيمثل ربحاً أو سالباً فيمثل خسارة) وذلك بعد حسم النفقات التشغيلية اللازمة لإتمام عمليتي البيع والتحصيل
٤٩		(+) إيرادات غير تشغيلية	هي الإيرادات الناجمة عن أنشطة غير متعلقة بالنشاط الأساسي للعمل (إيرادات عارضة استثنائية)، ومثالها: أرباح بيع الأصول الثابتة ومخلفات الإنتاج، والفوائد الدائنة، وغرامات التأخير المستحقة على الغير، والأرباح الناجمة عن الاستثمارات الأخرى، ومكاسب فروقات أسعار الصرف،.....
٥٠		(-) مصاريف غير تشغيلية	هي المصاريف الناجمة عن أنشطة غير متعلقة بالنشاط الأساسي للعمل (مصاريف عارضة استثنائية)، ومثالها: خسائر بيع الأصول الثابتة ومخلفات الإنتاج، والفوائد المدينة، وغرامات التأخير المستحقة للغير، والخسائر الناجمة عن الاستثمارات الأخرى، وخسائر فروقات أسعار الصرف،.....

م	العملية المحاسبية	اسم الحساب (المصطلح المحاسبي)	البيان والتوضيح المحاسبي
٥١	٥٠-٤٩+٤٨	صافي الدخل (الربح أو الخسارة) قبل الضريبة	هو صافي الدخل العام قبل الضريبة المستحقة والناجم عن عملية بيع المخزون بمختلف أشكاله (وقد يكون موجباً فيمثل ربحاً أو سالباً فيمثل خسارة) وذلك بعد حسم النفقات التشغيلية اللازمة لإتمام عمليتي البيع والتحصيل وإضافة الإيرادات غير التشغيلية المستحقة عن الفترة المدروسة وحسم النفقات غير التشغيلية المستحقة عن الفترة المدروسة
٥٢		(-) ضريبة الدخل المستحقة لفترة المدروسة	هي ضريبة الدخل المستحق دفعها للجهات الحكومية المختصة حسب القانون الصادر وغالباً ما ترتبط بالدخل الصافي لذلك غالباً إذا كانت النتيجة سالبة (خسارة) فلا يستحق أية ضريبة دخل
٥٣	٥٢-٥١	صافي الدخل (الربح أو الخسارة) بعد الضريبة	هو صافي الدخل النهائي للشركة وبعد الضريبة المستحق دفعها عن الفترة المدروسة والذي يرتجى توزيعه على الشركاء حسب عقد الاتفاق فيما بينهم

وبذلك تُعد قوائم الدخل الخاصة بالشركات الصناعية والتجارية .

أما أهم النقاط الواجب التنبه لها بعد هذا العرض فهي كالآتي :

- تُعد هذه القوائم الثلاثة أساساً للوصول إلى النتيجة الصافية لأعمال الشركات، على أنه يمكن دمج هذه القوائم بقائمة دخل موحدة عمومية، إلا أنه قد تمّ التفصيل هنا بما يقتضيه أغراض البحث.
- يقتصر في الشركات التجارية عرض قائمة التشغيل (التكاليف) التجارية وقائمة الدخل للوصول إلى نتيجة الأعمال فلا وجود لقائمة التشغيل (التكاليف) الصناعية.
- يمكن تصنيف المصاريف التي تتحملها الشركات إلى نوعين أساسيين، هما: مصاريف صناعية (إنتاجية)، ومصاريف تشغيلية (تجارية)، والفرق بينهما أن المصاريف الصناعية تُعد جزءاً لا يتجزء من تكلفة المخزون تام الصنع فيجب أن تضاف إلى تكلفة كل من المواد الأولية المباشرة وقيد التصنيع للوصول إلى تكلفة المخزون تام الصنع، وهذا ما يؤثر على كل من مجمل الربح وصافي الربح في حين أن المصاريف التجارية تؤثر فقط على صافي الربح.

- يتضح من النقطة السابقة أنه لا ينبغي إضافة المصاريف الصناعية إلى المصاريف التجارية المتوقعة للوصول إلى صافي الربح المتوقع من خلال تكلفة المخزون بمختلف أشكاله الموجود بنهاية المدة، وإنما يجب التدرج بإضافة المصاريف الصناعية المتوقعة إلى كل من مخزون المواد الأولية وقيد التصنيع ثم إضافة المصاريف التجارية المتوقعة إلى التكلفة الإجمالية للمخزون وبعبارة أخرى سيكون هناك جزء من المصاريف الإنتاجية تحمل على المصاريف الصناعية.

ولأغراض البحث أيضاً سيضيف الباحث بعض المصطلحات المحاسبية الأخرى مع بيان كيفية الوصول إليها، كما يلي:

م	العملية المحاسبية	اسم الحساب (المصطلح)	البيان والتوضيح المحاسبي
٥٤	٥٢-٤٧-١٨-٣٧	صافي القيمة المتحققة من بيع المخزون	هي صافي القيمة التي حصلت عليها الشركة نتيجة بيعها المخزون بمختلف أشكاله بعد تحملها لمختلف نفقات وأعباء الإنتاج الصناعية (المباشرة وغير المباشرة) وأية مصاريف تشغيلية وضرائب لازمة دون النظر إلى الإيرادات والمصاريف غير التشغيلية نظراً لكونها طارئة واستثنائية لا تخص النشاط الأساسي للشركة
٥٥	١٨-٤٢	صافي تكلفة المخزون المباع	هي تكلفة وحدات المواد الأولية المباشرة وقيد التصنيع وتامة الصنع والمواد الجاهزة دون أية مصاريف إنتاجية صناعية (مباشرة أو غير مباشرة)

البيان والتوضيح المحاسبي	اسم الحساب (المصطلح)	العملية المحاسبية	م
هو صافي الدخل النهائي للشركة وبعد الضريبة المستحقة وبعد استبعاد الإيرادات والمصاريف غير التشغيلية نظراً لكونها طارئة واستثنائية لا تخص النشاط الأساسي للشركة ويعادل ما تمّ التوصل إليه في قائمة الدخل السابقة	صافي الدخل (الربح أو الخسارة) بعد الضريبة	٥٥-٥٤	٥٣

تلك كانت أهم المصطلحات المحاسبية وآلية احتسابها والمفيدة لأغراض البحث، وارتأى الباحث ولأغراض البحث أيضاً ولزيادة الفهم والإدراك وضع أمثلة رقمية افتراضية قريبة من الواقع العملي ومما استقاه من خبرته العملية في هذا الجانب .

تطبيق عملي

افترض الباحث مثالين مختلفين لوجود شركتين لا ترابط بينهما:

- الأولى: شركة صناعية تقوم بتصنيع منتجاتها الخاصة من المواد الأولية المباشرة (الخام) المشتراة للوصول إلى منتج تام الصنع من أجل بيعه وتحقيق الأرباح، إضافة إلى أنها تقوم بشراء مواد جاهزة وإعادة بيعها دون إحداث أي تعديل عليها.

- الثانية: شركة تجارية تقوم فقط بشراء المواد الجاهزة وإعادة بيعها دون إحداث أي تعديل عليها.

ومن خلال المثالين تظهر قوائم التشغيل والدخل وكما تم عرضه سابقاً كالآتي:

قائمة التشغيل (قائمة التكاليف الصناعية)

م	العملية المحاسبية	تنسيب	%	الشركة التجارية	%	الشركة الصناعية	اسم الحساب
١				.		٢٢,٦٠٠,٠٠٠	مشتريات المواد الأولية المباشرة
٢				.		٥٠,٠٠٠	(-) مردودات مشتريات المواد الأولية المباشرة
٣				.		١,٦٠٠,٠٠٠	(+) المصاريف المباشرة على مشتريات المواد الأولية المباشرة
٤				.		٣٥٠,٠٠٠	(-) الحسم المكتسب على مشتريات المواد الأولية المباشرة
٥	٤-٣+٢-١			.		٢٣,٨٠٠,٠٠٠	صافي مشتريات المواد الأولية المباشرة
٦				.		٣,٠٠٠,٠٠٠	(+) مخزون مواد أولية مباشرة أول المدة
٧	٦+٥			.		٢٦,٨٠٠,٠٠٠	تكلفة المواد الأولية المباشرة المتاحة للإستخدام في الإنتاج أو البيع حسب حالتها الراهنة
٨				.		٢٥٠,٠٠٠	(-) مخزون مواد أولية مباشرة المباع
٩				.		٢,٥٠٠,٠٠٠	(-) مخزون مواد أولية مباشرة آخر المدة

م	العملية المحاسبية	تنسيب	%	الشركة التجارية	%	الشركة الصناعية	اسم الحساب
١٠	٩-٨-٧			.		٢٤,٠٥٠,٠٠٠	تكلفة كامل الإنتاج من المواد الأولية المباشرة المستخدمة في الإنتاج
١١				.		٤١٠,٠٠٠	(+) مخزون مواد قيد التصنيع أول المدة
١٢				.		٥٠,٠٠٠	(-) مخزون مواد قيد التصنيع مباع
١٣				.		٧١٠,٠٠٠	(-) مخزون مواد قيد التصنيع آخر المدة
١٤	١٣-١٢-١١+١٠			.		٢٣,٧٠٠,٠٠٠	تكلفة الإنتاج تام الصنع من المواد الأولية المباشرة المستخدمة في الإنتاج
١٥				.		٩٠٠,٠٠٠	رواتب وأجور العمال المباشرين في الإنتاج
١٦				.		١,٤٠٠,٠٠٠	(+) مصاريف صناعية مباشرة في الإنتاج
١٧				.		٧٠٠,٠٠٠	(+) مصاريف صناعية غير مباشرة
١٨	١٧+١٦+١٥	١٤		.	١٢.٦٦%	٣,٠٠٠,٠٠٠	إجمالي المصاريف الصناعية المباشرة وغير المباشرة
١٩	١٨+١٤			.		٢٦,٧٠٠,٠٠٠	تكلفة الإنتاج
٢٠				.		٢,٠٠٠,٠٠٠	مخزون مواد تامة الصنع أول المدة

م	العملية المحاسبية	تنسيب	%	الشركة التجارية	%	الشركة الصناعية	اسم الحساب
٢١	٢٠+١٩			.		٢٨,٧٠٠,٠٠٠	تكلفة المخزون تام الصنع المتاح للبيع
٢٢				.		٢,٧٠٠,٠٠٠	(-) مخزون مواد تامة الصنع آخر المدة
٢٣	٢٢-٢١			.		٢٦,٠٠٠,٠٠٠	تكلفة المخزون تام الصنع المباع

قائمة التشغيل (قائمة التكاليف التجارية)

م	العملية المحاسبية	تنسيب	%	الشركة التجارية	%	الشركة الصناعية	اسم الحساب
٢٤				١,٣٥٠,٠٠٠		١,٣٠٠,٠٠٠	مشتريات المواد الجاهزة
٢٥				١٧٠,٠٠٠		٢٨٠,٠٠٠	(-) مردودات مشتريات المواد الجاهزة
٢٦				٧٠,٠٠٠		٥٠,٠٠٠	(+) المصاريف المباشرة على مشتريات المواد الجاهزة
٢٧				٥٠,٠٠٠		٢٠,٠٠٠	(-) الحسم المكتسب على مشتريات المواد الجاهزة
٢٨	٢٧-٢٦+٢٥-٢٤			١,٢٠٠,٠٠٠		١,٠٥٠,٠٠٠	صافي مشتريات المواد الجاهزة
٢٩				٤٠٠,٠٠٠		٤٠,٠٠٠	(+) مخزون مواد جاهزة أول المدة

م	العملية المحاسبية	تنسيب	%	الشركة التجارية	%	الشركة الصناعية	اسم الحساب
٣٠	٢٩+٢٨			١,٦٠٠,٠٠٠		١,٠٩٠,٠٠٠	تكلفة مخزون المواد الجاهزة المتاح للبيع
٣١				٣٥٠,٠٠٠		٩٠,٠٠٠	(-) مخزون مواد جاهزة آخر المدة
٣٢	٣١-٣٠			١,٢٥٠,٠٠٠		١,٠٠٠,٠٠٠	تكلفة المخزون الجاهز المباع

قائمة الدخل (قائمة الأرباح والخسائر)

م	العملية المحاسبية	تنسيب	%	الشركة التجارية	%	الشركة الصناعية	اسم الحساب
٣٣				٢,٠٠٠,٠٠٠		٣٦,٨٠٠,٠٠٠	إجمالي قيمة المبيعات (القيمة السوقية للمبيعات)
٣٤				٧٠,٠٠٠		١,٠٠٠,٠٠٠	(-) مردودات المبيعات
٣٥				٥٠,٠٠٠		٣٥٠,٠٠٠	(-) المصاريف المباشرة على المبيعات
٣٦				١١٠,٠٠٠		٧٥٠,٠٠٠	(-) الحسم الممنوح على المبيعات
٣٧	٣٦-٣٥-٣٤-٣٣	٤٢	١٤١.٦٠%	١,٧٧٠,٠٠٠	١٢٧.١١%	٣٤,٧٠٠,٠٠٠	صافي المبيعات
٣٨	٨			.		٢٥٠,٠٠٠	تكلفة مخزون المواد الأولية المباع

اسم الحساب	الشركة الصناعية	%	الشركة التجارية	%	تنسيب	العملية المحاسبية	م
(+) تكلفة مخزون مواد قيد التصنيع المباع	٥٠,٠٠٠		.			١٢	٣٩
(+) تكلفة مخزون مواد تامة الصنع المباع	٢٦,٠٠٠,٠٠٠		.			٢٣	٤٠
(+) تكلفة مخزون مواد جاهزة الصنع المباع	١,٠٠٠,٠٠٠		١,٢٥٠,٠٠٠			٣٢	٤١
تكلفة إجمالي المخزون المباع (تكلفة المبيعات)	٢٧,٣٠٠,٠٠٠	٧٨.٦٧%	١,٢٥٠,٠٠٠	٧٠.٦٢%	٣٧	٤١+٤٠+٣٩+٣٨	٤٢
إجمالي (مجمل) الربح أو الخسارة (هامش الربح أو الخسارة)	٧,٤٠٠,٠٠٠	٢٧.١١%	٥٢٠,٠٠٠	٤١.٦٠%	٤٢	٤٢-٣٧	٤٣
المصاريف البيعية والتوزيعية	٢,٢٠٠,٠٠٠		١٥٠,٠٠٠				٤٤
(+) المصاريف التسويقية	١,٣٠٠,٠٠٠		٨٠,٠٠٠				٤٥
(+) المصاريف الإدارية والعمومية	٧٠٠,٠٠٠		٦٥,٠٠٠				٤٦
إجمالي المصاريف التشغيلية (التجارية)	٤,٢٠٠,٠٠٠	١٥.٣٨%	٢٩٥,٠٠٠	٢٣.٦٠%	٤٢	٤٦+٤٥+٤٤	٤٧
صافي الدخل (الربح أو الخسارة) التشغيلي	٣,٢٠٠,٠٠٠	١١.٧٢%	٢٢٥,٠٠٠	١٨.٠٠%	٤٢	٤٧-٤٣	٤٨
(+) إيرادات غير تشغيلية	.		.				٤٩
(-) مصاريف غير تشغيلية	.		.				٥٠

م	العملية المحاسبية	تنسيب	%	الشركة التجارية	%	الشركة الصناعية	اسم الحساب
٥١	٥٠-٤٩+٤٨	٤٢	١٨.٠٠%	٢٢٥,٠٠٠	١١.٧٢%	٣,٢٠٠,٠٠٠	صافي الدخل (الربح أو الخسارة) قبل الضريبة
٥٢	(٢٠)×٥١			٤٥,٠٠٠		٦٤٠,٠٠٠	(-) ضريبة الدخل المستحقة للفترة المدروسة
٥٣	٥٢-٥١	٤٢	١٤.٤٠%	١٨٠,٠٠٠	٩.٣٨%	٢,٥٦٠,٠٠٠	صافي الدخل (الربح أو الخسارة) بعد الضريبة

تم التنسيب في قائمة الدخل بالكامل على التكلفة وليس المبيعات كما هو شائع إجرائه محاسبياً، وذلك بما يفيد التقويم لاحقاً من خلال التكلفة المعروفة.

المصطلحات المحاسبية الأخرى:

م	العملية المحاسبية	تنسيب	%	الشركة التجارية	%	الشركة الصناعية	اسم الحساب
٥٤	٥٢-٤٧-١٨-٣٧			١,٤٣٠,٠٠٠		٢٦,٨٦٠,٠٠٠	صافي القيمة المتحققة من مبيعات الشركة
٥٥	١٨-٤٢			١,٢٥٠,٠٠٠		٢٤,٣٠٠,٠٠٠	صافي تكلفة المخزون المباع
٥٣	٥٥-٥٤	٤٢	١٤.٤٠%	١٨٠,٠٠٠	٩.٣٨%	٢,٥٦٠,٠٠٠	صافي الدخل (الربح أو الخسارة) بعد الضريبة

أما للوصول إلى صافي القيمة القابلة للتحقق من بيع مخزون آخر المدة وبطريقة مباشرة من خلال اتباع الخطوات السابقة من بدايتها وحتى النهاية مع إجراء التوقعات المناسبة بما يوصل لنتائج دقيقة، فكما يأتي¹:

م	العملية المحاسبية	تنسيب	%	الشركة التجارية	%	الشركة الصناعية	اسم الحساب
	٩			٠		٢,٥٠٠,٠٠٠	مخزون مواد أولية مباشرة المطلوب تقويمه
	١٣			٠		٧١٠,٠٠٠	مخزون مواد قيد التصنيع المطلوب تقويمه
	٢٢			٠		٢,٧٠٠,٠٠٠	مخزون مواد تامة الصنع المطلوب تقويمه
	٣١			٣٥٠,٠٠٠		٩٠,٠٠٠	مخزون مواد جاهزة المطلوب تقويمه
٥٦	٣١+٢٢+١٣+٩			٣٥٠,٠٠٠		٦,٠٠٠,٠٠٠	إجمالي المخزون المطلوب تقويمه
٥٧	نسبة [١٨]×(٩+١٣)	٩+١٣		٠	١٢.٦٦%	٤٠٦,٣٢٩	المصاريف الصناعية المباشرة وغير المباشرة المتوقع تحملها فقط عن مخزوني المواد الأولية المباشرة وقيد التصنيع لإتمامهما
٥٨	٥٧+٥٦			٣٥٠,٠٠٠		٦,٤٠٦,٣٢٩	تكلفة كامل المخزون التام والجاهز المطلوب تقويمه

١ - يرجى ملاحظة أنه لم يتم إجراء التقريب في إظهار النتائج حيث تم اعتماد الأرقام العشرية كما تظهر وفق برنامج الإكسل، وهذا أقرب للدقة.

م	العملية المحاسبية	تنسيب	%	الشركة التجارية	%	الشركة الصناعية	اسم الحساب
٥٩	نسبة [٤٧]×٥٨	٥٨	٢٣.٦٠٪	٨٢,٦٠٠	١٥.٣٨٪	٩٨٥,٥٨٩	المصاريف التشغيلية المتوقع تحملها لكامل المخزون المتوقع بيعه
٦٠	٥٩+٥٨			٤٣٢,٦٠٠		٧,٣٩١,٩١٨	تكلفة كامل المخزون التام والجاهز المطلوب تقويمه مع إجمالي المصاريف التشغيلية المتوقعة
٦١	نسبة [٤٨]×٥٨	٥٨	١٨.٠٠٪	٦٣,٠٠٠	١١.٧٢٪	٧٥٠,٩٢٥	صافي الدخل (الربح أو الخسارة) قبل الضريبة المتوقع تحقيقه من بيع كامل المخزون
٦٢	٦١+٦٠			٤٩٥,٦٠٠		٨,١٤٢,٨٤٣	القيمة القابلة للتحقق = القيمة السوقية البيعية المتوقعة = قيمة المبيعات المتوقعة من بيع المخزون
٦٣	(٪٢٠)×٦١			١٢,٦٠٠		١٥٠,١٨٥	ضريبة الدخل المتوقع تحملها عن الدخل المتوقع عن بيع كامل المخزون والتي ستحسم من الربح
٦٤	ط ١ = ٦٣-٦٠-٦٢ ط ٢ = ٦٣-٦١	٥٨	١٤.٤٠٪	٥٠,٤٠٠	٩.٣٨٪	٦٠٠,٧٤٠	صافي الدخل (الربح أو الخسارة) بعد الضريبة المتوقع تحقيقه من بيع كامل المخزون

م	العملية المحاسبية	تنسيب	%	الشركة التجارية	%	الشركة الصناعية	اسم الحساب
٦٥	ط = ٦٢-٥٩-٥٧-٦٢			٤٠٠,٤٠٠		٦,٦٠٠,٧٤٠	صافي القيمة القابلة للتحقق من بيع كامل المخزون**
	ط = ٦٤+٥٦						

** ملاحظة: تم حسم التكاليف الإدارية إلى جانب مختلف النفقات والتكاليف الضرورية للتصنيع وإكمال البيع تجاوزاً للوصول إلى صافي القيمة القابلة للتحقق حسبما تم التنويه له سابقاً.

أما للوصول إلى صافي القيمة القابلة للتحقق من بيع مخزون آخر المدة وبطريقة غير مباشرة وباستخدام المعادلات الرياضية لاختصار الاحتساب، فيمكن اتباع الخطوات الآتية:

م	العملية المحاسبية	تنسيب	%	الشركة التجارية	%	الشركة الصناعية	اسم الحساب
٦٤	٥٦ × نسبة [٥٣] × (١ + (٥٧ ÷ ٥٦))	٥٨	٩.٣٨%			٦٠٠,٧٤٠	صافي الدخل (الربح أو الخسارة) بعد الضريبة المتوقع تحقيقه من بيع كامل المخزون
٦٤	نسبة [٥٣] × ٥٦	٥٨	١٤.٤٠%	٥٠,٤٠٠			صافي الدخل (الربح أو الخسارة) بعد الضريبة المتوقع تحقيقه من بيع المخزون الجاهز

اسم الحساب	الشركة الصناعية	%	الشركة التجارية	%	تنسيب	العملية المحاسبية	م
صافي القيمة القابلة للتحقق من بيع كامل المخزون	٦,٦٠٠,٧٤٠		٤٠٠,٤٠٠			٦٤+٥٦	

لنجد من خلال الطريقة غير المباشرة تطابق النتائج مع ما هو ظاهر في الطريقة المباشرة مما يؤكد من دقة المعادلات المستخدمة لإظهار النتائج¹.

يتبين من خلال العرض السابق الأخير أنه للوصول إلى صافي القيمة القابلة للتحقق لمختلف أشكال المخزون المراد تقويمه بطريقة غير مباشرة يُكتفى باستخراج فقط إجمالي المصاريف الصناعية (الإنتاجية) المتوقعة وباقي المتطلبات فهي جاهزة وبمتناول المحاسب المهني، ليكون النموذج الرياضي وفق الآتي:

1 - قام الباحث بإجراء عدة تجارب مماثلة لأرقام فعلية لشركات قائمة يمتلك بياناتها وتوصل إلى نتائج مماثلة تماماً.

المعادلة (٣) :

صافي القيمة القابلة للتحقق من بيع كامل المخزون المطلوب تقويمه	=	تكلفة إجمالي المخزون	+	[نسبة الربح الصافي بعد الضريبة	x	تكلفة إجمالي المخزون	+	١) x	المصاريف الصناعية المتوقعة]	[[تكلفة إجمالي المخزون
---	---	----------------------	---	---------------------------------	---	----------------------	---	-------	----------------------------	---	----	----------------------

وتنطبق هذه المعادلة التي تمّ التوصل إليها على الشركات التي تمتلك مخازن مواد أولية وقيد التصنيع إلى جانب مخازنها الجاهزة وتامة الصنع، أما الشركات التي لا تحتوي على مثل تلك المخازن أو أنها شركات تجارية فقط تحتوي على مخزون جاهز فبإجراء التعويض ستكون المعادلة (٣) كالآتي :

المعادلة (٤) :

صافي القيمة القابلة للتحقق من بيع المخزون التجاري المطلوب تقويمه	=	تكلفة إجمالي المخزون	+	(نسبة الربح الصافي بعد الضريبة	x	تكلفة إجمالي المخزون)
--	---	----------------------	---	---------------------------------	---	----------------------	---

مع ضرورة التنبيه إلى أنه لا بد من استبعاد أية إيرادات أو مصاريف غير تشغيلية على اعتبار أنها إيرادات ومصاريف استثنائية ناجمة عن أنشطة غير متعلقة بالنشاط الأساسي للعمل وهذا ما دعا الباحث إلى عدم إضافة أية أرقام

افتراضية لها ضمن التطبيقين العمليين، وفي حال توقع وجود مثل تلك الإيرادات أو المصاريف للفترة القادمة فسيضاف صافي الإيراد المتوقع تحصيله بشكل إفرادي إلى صافي القيمة القابلة للتحقق بعد احتسابها.

يظهر بذلك النموذج الرياضي المحاسبي لقياس صافي القيمة القابلة للتحقق للمخزون وباستبدال مصطلح القيمة الناضجة الحكومية لقياس وتقويم عروض التجارة المتمثلة بالمخزون بمصطلح صافي القيمة القابلة للتحقق مع إجراء تغيير آخر يتمثل باستبدال نسبة الربح الصافي المرجوة بعد الضريبة بنسبة الربح الصافي بعد الضريبة التي تخص السنة المنصرمة، على أنها نسبة مرجوة نابعة من إرادة الشركة وملاكها والتي يترجى تحقيقها للفترة القادمة في حال كانت السياسات الإدارية والبيعية متوقع تغييرها مع القدرة على الاسترشاد بالنسب السابقة، فتكون المعادلة الرياضية لتقويم عروض التجارة المتمثلة بالمخزون بمختلف أشكاله في الشركات الصناعية، كما يلي:

المعادلة (٥) :

المصاريف الصناعية المتوقعة	+) x	تكلفة	x	نسبة الربح	+]	=	القيمة الناضجة الحكومية لتقويم عروض التجارة (المخزون بمختلف أشكاله)
[(إجمالي المخزون		الصافي المرجو			
تكلفة إجمالي المخزون							

أما المعادلة الرياضية لتقويم عروض التجارة المتمثلة بالمخزون التجاري في حالة الشركات التي تمتلك مخزون جاهز فقط، فتكون كما يلي :

المعادلة (٦) :

$\text{القيمة الناضئة الحكيمة لتقويم عروض التجارة (المخزون الجاهز)} = \text{تكلفة المخزون الجاهز} + (\text{نسبة الربح الصافي المرجو} \times \text{تكلفة المخزون الجاهز})$

يُلاحظ من خلال المعادلات السابقة أن التقويم لعروض التجارة يتم من خلال تكلفة عروض التجارة إضافة إلى الربح الصافي الذي ترجوه الشركة والذي يعبر عن مجمل قيمته بالقيمة الناضئة الحكيمة، وبعبارة أخرى أن ما سيضاف إلى وعاء الزكاة بالنسبة لتقويم عروض التجارة هو رأس المال وصافي النماء فقط، وهذا ما أورده كثير من الفقهاء في كتبهم، ومن ذلك ما ذكره ابن قدامة بقوله: أن الفائدة (الربح) المتحصلة بالتنضيض هي نماء جار في الحول، تابع لأصله في الملك، فكان مضموماً إليه في الحول، كالنتاج، وكما لو لم ينض، ولأن ثمن عرض تجب زكاة بعضه، ويضم

إلى ذلك البعض قبل البيع، فيُضمُّ إليه بعده كبعض النصاب، ولأنه لو بقي عرضاً زكى جميع القيمة، فإذا نُضَّ كان أولى؛ لأنه يصير متحققاً، ولأن هذا الربح كان تابعاً للأصل في الحول، لو لم ينض، فبنضه لا يتغير حوله¹.

ويمكن الرد من خلال ذلك أيضاً حول مسألة التكاليف الجائز حسمها من سعر البيع للوصول إلى القيمة الناضئة الحكمية - لأغراض تقويم عروض التجارة لإضافتها إلى وعاء الزكاة - أنها كافة التكاليف الصناعية (المباشرة وغير المباشرة) والمصاريف التشغيلية (البيعية والتسويقية والإدارية) إضافة إلى ضريبة الدخل التي ستُستحق على صافي الربح المتأتي، وكل ذلك داخل ضمن مفهوم النضوض طالما أنَّ تلك التكاليف أو المصاريف ستساهم بتحقيق عملية البيع وبالتالي تحقيق الدخل (النماء) أو أنها مصاريف أو تكاليف ناتجة عن عملية البيع أو تحقيق الدخل وهذا ما يميز مصطلح القيمة الناضئة الحكمية عن مصطلح صافي القيمة القابلة للتحقق والمقترح عدم استخدامه لقياس وتقويم عروض التجارة. ، أما بقية الإيرادات والمصاريف العارضة أو الاستثنائية غير المتعلقة بالنشاط الأساسي للعمل فتستبعد من هذا الاحتساب.

1 - ابن قدامة، المغني، تحقيق التركي والحو، ج ٤، دار عالم الكتب، ط ٣، ص ٢٥٨.

يتضح بنهاية المطاف وجود اختلاف بين المعادلة المستنتجة التي تخص الشركات التجارية مع المعادلة المقررة من بيت الزكاة الكويتي مؤخراً من خلال ندوته الثامنة والعشرين والتي هي¹ :
المعادلة (٧) :

$$\text{تكلفة المخزون} \times \frac{\text{إجمالي المبيعات}}{\text{تكلفة المبيعات}} = \text{صافي القيمة القابلة للتحقق}$$

وبالعودة إلى المثالين السابقين لتطبيق المعادلة عليهما يمكن ملاحظة النتائج الآتية :

اسم الحساب	الشركة الصناعية	%	الشركة التجارية	%	تسيب	العملية المحاسبية	م
تكلفة المبيعات	٣٢,١٤٠,٠٠٠		١,٥٩٠,٠٠٠			٥٢+٤٧+٤٢	٦٥
إجمالي المبيعات	١.٠٧٩٦٥١٥		١.١١٣٢.٧٥			٦٥÷٣٧	٦٦
صافي القيمة القابلة للتحقق	٦,٤٧٧,٩٠٩		٣٨٩,٦٢٣			٦٦×٥٦	

١ - بيت الزكاة الكويتي، أبحاث وأعمال الندوة الثامنة والعشرون لقضايا الزكاة المعاصرة، ٢٠٢٤، ص ٦.

يتبين من خلال استخدام هذه الطريقة عدم تطابق النتائج مع ما هو ظاهر في الطريقة المباشرة التي تُعد الطريقة الدقيقة والسليمة في إظهار النتائج مما يؤكد من عدم دقة المعادلات المستخدمة، وهذا عائد حسب ما قام الباحث بتحليله إلى عدم استخدام عملية التناسب الرياضي بالشكل الصحيح، فقد تم مقابلة إجمالي كلفة المبيعات بما تشمله من مصاريف مع كلفة المخزون التي لا تشمل أية مصاريف وهذا إجراء غير دقيق رياضياً، والذي ينصح الباحث بإعادة البحث فيه .

بقي مسألة لا بد من بيانها رغم أنها ليست ذات صلة مباشرة بالبحث؛ إلا أن الباحث أراد نشرها حتى يتنبه لها مستخدمو النماذج الرياضية المستنتجة، فمن خلال البحث لاستنباط هذه النماذج لتقويم عروض التجارة لزم الأمر إجراء تقديرات مختلف أشكال المصاريف لحسمها من القيمة البيعية للوصول إلى القيمة الناضئة الحكومية أو صافي القيمة القابلة للتحقق، وهذه المصاريف بمختلف أشكالها ذكر الباحث أنها مستحقة أي قد يتم دفعها نقداً أو أنها قد تستحق لأجل وبالتالي قد تكون عبارة عن ديون تترتب على الشركة مقابل استكمال عمليات الإنتاج والبيع للمخزون؛ لذا فإن الذين لا يجيزوا حسم الديون المترتبة على الشركة من وعاء الزكاة لا يمكنهم استخدام هذه النماذج

لأغراض التقويم وإنما قد يكون من الأولى استخدام القيمة القابلة للتحقق كما هي أي دون حسم أية مصاريف، وقد يتوجب عليهم أيضاً ربطاً بهذه المسألة إضافة ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات – إن كانت مفروضة في الدولة التي تعمل بها الشركة – إلى القيمة القابلة للتحقق، فهذه الضريبة ما هي إلا بمثابة دين مستحق الأداء على الشركة لصالح الجهات الحكومية المعنية وبالتالي لا يجوز حسمه من الوعاء حسب ما تتبناه تلك الجهات من استدلالات.

نتائج النموذج

توصل الباحث إلى أهم النتائج الآتية:

١. تمثل عروض التجارة في الشركات بالمعنى الضيق المخزون المعد للبيع بمختلف أشكاله (المواد الأولية المباشرة وقيود التصنيع وتامة الصنع والجاهزة)، أما بالمعنى الواسع فتمثل مختلف الأموال التي ينطبق عليها شرط النية والعمل.
٢. أوجب جمهور الفقهاء الزكاة في عروض التجارة، وذهبت أرجح الأقوال الفقهية على إيجاب الزكاة في قيمة تلك العروض، وهذا ما ذهبت إليه المجامع الفقهية المعاصرة بإيجاب العمل على تقويم عروض التجارة بقيمة نقد العملة المطلوبة لإضافتها إلى وعاء الزكاة للشركة المطلوب حساب الزكاة لها.
٣. اصطاح الفقهاء القدامى والمعاصرون لتقويم عروض التجارة قيم متنوعة دون بيان كيفية القياس اللازمة، أما المعاصرون مؤخراً فكان محور اهتمامهم إظهار آلية قياس عروض التجارة المتمثلة بمخزون المواد الجاهزة فقط أي

المخزون الخاص بالشركات التجارية دون مخازن المواد الأولية المباشرة أو حتى مخزون قيد التصنيع اللذان رأوا معاملتهما إما معاملة مخزون المواد الجاهزة في القياس، أو قياسهما بالتكلفة (بما اشترت به).

٤ . استخدم أغلب المعاصرين مصطلحات محاسبية تقليدية معاصرة لأغراض التقويم دون البحث عن مصطلحات فقهية تأصيلية من الفقه الإسلامي؛ فاستخدام مصطلحات تقليدية مؤداه أن يكون ملزم بطريقة قياس وتقويم مماثلة.

٥ . خلطت الأيوبي ضمن معيارها المحاسبي الصادر مؤخراً (التقرير المالي عن الزكاة) بين مصطلحين محاسبين تقليديين لتقويم المخزون السلعي دون تحديد أيهما يصح للقياس، إضافة إلى عدم بيان طريقة واضحة لكيفية القياس.

٦ . اقترب بيت الزكاة الكويتي من خلال ندوته الأخيرة وحسب ما أظهره علي نور وأيده كل من الناهض والفرزيع بمحاولة قياس أقرب للدقة في اصطلاح صافي القيمة القابلة للتحقق لتقويم عروض التجارة وإظهار طريقة للقياس من خلال قائمة دخل للحول المراد حساب الزكاة له وذلك من خلال تطبيق المعادلة الآتية:

المعادلة (٨) :

تكلفة المخزون	x	إجمالي المبيعات تكلفة المبيعات	=	صافي القيمة القابلة للتحقق
---------------	---	-----------------------------------	---	----------------------------

لكن من خلال عرض الأمثلة الرقمية تبين أن هذه المعادلة غير دقيقة تماماً من حيث إجراء التناسب الرياضي والمحاسبي بالشكل الصحيح، كما أنه يوجد خلط في استخدام المصطلحات المحاسبية التقليدية المعاصرة، إضافة إلى أن هذه المحاولة هي لأغراض قياس وتقويم مخزون المواد الجاهزة فقط.

٧. لا بد عند احتساب صافي القيمة القابلة للتحقق العودة إلى قوائم الدخل عن فترة الحول المراد حساب الزكاة لها، التي يجب أن تلحق بقوائم التشغيل (التكاليف) الصناعية والتجارية، مع ضرورة إجراء تصحيح لهذه القوائم باستبعاد أية إيرادات أو مصاريف غير تشغيلية والتي تُعد استثنائية عارضة، وبالنسبة للإيرادات العارضة والتي منها عروض التجارة المتمثلة بتحول الأصول الثابتة (عروض القنية) فقد يكون من اليسير تتبعها وتقويمها وقياسها مفردةً وإلحاقها بقيمة عروض التجارة موضوع البحث.

٨. يُعدُّ مصطلح القيمة الناضئة الحكيمة الأدق لقياس وتقويم عروض التجارة عوضاً عن مصطلح صافي القيمة القابلة للتحقق المستخدم في المحاسبة التقليدية المعاصرة وذلك من حيث القياس والتقويم إضافة إلى أنه أكثر انسجاماً وملاءمة للمصطلحات الفقهية، كما أنه يُبرز السبق المالي الإسلامي.

٩. يمكن الوصول إلى القيمة الناضئة الحكيمة لمختلف أشكال المخزون (مواد أولية مباشرة وقيد التصنيع وتامة وجاهزة الصنع) ومختلف الشركات من خلال تطبيق النموذج الرياضي الآتي :

المعادلة (٩) :

المصاريف الصناعية المتوقعة		تكلفة	نسبة الربح	تكلفة	القيمة الناضئة الحكيمة
[[+ ١) x	إجمالي المخزون	x الصافي بعد الضريبة	إجمالي المخزون	
تكلفة إجمالي المخزون					

١٠. يمكن اختزال المعادلة السابقة لتقويم مخزون المواد الجاهزة في الشركات التي تحوي هذا النوع فقط من المخازن ليكون النموذج الرياضي كالاتي :

المعادلة (١٠):

	تكلفة إجمالي المخزون	x	نسبة الربح الصافي بعد الضريبة	+	تكلفة إجمالي المخزون	=	القيمة الناضئة الحكيمة
--	----------------------	---	----------------------------------	---	-------------------------	---	------------------------

١١. تُعد النماذج المستنتجة خاصة بالجهات التي تتبنى الرأي المجيز لحسم الديون الدائنة من وعاء الزكاة.

التوصيات

خُصَّ الباحث من خلال بحثه والنتائج الأنف ذكرها إلى أهم التوصيات الآتية:

- ١ . ضرورة إيجاد مصطلح لقيمة تناسب تقويم عروض التجارة لأغراض الزكاة، ويقترح الباحث استخدام مصطلح القيمة الناضئة الحكمية على اعتباره مصطلح فقهي يتناسب والتاريخ المالي الإسلامي، وذلك بعد البحث في مفهوم التنضيض .
- ٢ . يوصي الباحث هيئة الأيوفي بضرورة إجراء تعديل للمعيار المحاسبي (التقرير المالي عن الزكاة) بما يركز على قيمة واحدة لقياس المخزون السلعي، مع بيان كيفية قياسها وتقويمها، إضافة إلى ضرورة تحديث المعيار الشرعي رقم (٣٥) بما يتوافق مع المعيار المحاسبي الصادر مؤخراً .
- ٣ . يوصي الباحث بيت الزكاة الكويتي إعادة النظر في المعادلة المحاسبية المقررة في ندوته الأخيرة لغايات قياس وتقويم عروض التجارة وبما يناسب مختلف أشكال المخزون المعد للبيع ومختلف أنواع الشركات .

- ٤ . يوصي الباحث الباحثين الاهتمام بقوائم التشغيل (التكاليف) الصناعية والتجارية والدخل المعتمدة في مختلف الشركات لضرورة إجراء التقديرات اللازمة وبما يخص عروض التجارة خصوصاً.
- ٥ . يوصي الباحث مختلف المجامع الفقهية التي تجيز حسم الديون الدائنة من وعاء الزكاة اعتماد وإقرار النماذج الرياضية المحاسبية المستنتجة في هذا البحث لأغراض تقويم عروض التجارة وحساب زكاة الشركات ومختلف أشكال المخزون، أما الجهات التي لا تجيز حسم الديون الدائنة من وعاء الزكاة فيفضل استخدام التقويم وفق القيمة القابلة للتحقق، وإجراء الدراسات اللازمة لهذا التقويم.

المراجع

- ١ . ابن المنذر، الإجماع، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٨٥ .
- ٢ . ابن رشد الحفيد، شرح بداية المجتهد ونهاية المقتصد، شرح وتحقيق وتخريج عبدالله العبادي، ج ١، دار السلام، ط ١، ١٩٩٥ .
- ٣ . ابن قدامة، المغني، تحقيق التركي والحلو، ج ٤، دار عالم الكتب، ط ٣ .
- ٤ . الإمام الشافعي، الأم، تحقيق وتخريج د. رفعت عبد المطلب، ج ٣، ط ١، دار الوفاء .
- ٥ . الحجاوي، شرف الدين، الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، ج ١، دار المعرفة .
- ٦ . الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٢، دار الفكر، ط ٢، ١٩٨٥ .
- ٧ . السعيد، صلاح الدين محمود، الجامع في فقه الزكاة، فتاوى للشيخ عبد الرحمن السعدي، ج ١، دارالتوفيقية للتراث، ٢٠١٠ .

- ٨ . العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري، ج ٣، المكتبة السلفية، صحيح البخاري – حديث رقم (١٤٥٨).
- ٩ . الفزيع، محمد عود، تقويم عروض التجارة في الوعاء الزكوي بين المتطلبات الشرعية والمعايير المحاسبية، بحث مقدم في الندوة الثامنة والعشرون لقضايا الزكاة المعاصرة، ٢٠٢٤.
- ١٠ . القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط ١، ٢٠١٤.
- ١١ . المصري، رفيق يونس، بحوث في الزكاة، ط ٢، دار المكتبي، ٢٠٠٩.
- ١٢ . أبو عبيد، القاسم بن سلام، كتاب الأموال، تحقيق محمد عمارة، دار الشروق، ط ١، ١٩٨٩.
- ١٣ . أبو نصار وحميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي، مطبعة عمال المطابع، ط ٣، ٢٠١٨.
- ١٤ . أبي داود، سنن أبي داود، دار السلام، ط ١، ١٩٩٩، حديث رقم (١٥٦٢).
- ١٥ . شموط، محمد مروان، دور التنضيز وكيفيته في حساب زكاة عروض التجارة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (٦)، العدد (١)، ٢٠٢٢.

١٦. شموط، محمد مروان، قرارات وتوصيات مجمعية متعلقة بزكاة الأموال، منشورات كاي، ط ٢، ٢٠٢٤ .
١٧. لاشين، محمود المرسي، التنضيض الحكمي، بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي، ١٤٢١ هـ.
١٨. نور، علي بن محمد، فقه التقدير في حساب الزكاة، دار سليمان الميمان، ط ٢، ٢٠٢٢.

القرارات والمعايير الصادرة عن الهيئات والمجامع

- ١ . مجمع الفقه الإسلامي بمكة المكرمة، الدورة الخامسة، القرار السادس بشأن العملة الورقية، ١٤٠٢ هـ.
 - ٢ . هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ٢٠٢٢ .
 - ٣ . هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير المحاسبية، التقرير المالي عن الزكاة (٣٩) .
 - ٤ . هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، دراسات المعايير الشرعية، ج ٣، ١٤٣٧ هـ.
 - ٥ . بيت الزكاة الكويتي، أبحاث وأعمال الندوة الأولى لقضايا الزكاة المعاصرة، ١٩٨٨ .
 - ٦ . بيت الزكاة الكويتي، أبحاث وأعمال الندوة الثامنة والعشرون لقضايا الزكاة المعاصرة، ٢٠٢٤ .
 - ٧ . بيت الزكاة الكويتي، أبحاث وأعمال الندوة السابعة لقضايا الزكاة المعاصرة، ١٩٩٧ .
 - ٨ . الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، معيار رقم (١٣) - قياس القيمة العادلة (IFRS13) .
 - ٩ . الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، معيار رقم (٢) - المخزون (IAS2) .
- كتاب بعنوان: مفاهيم المحاسبة المالية للزكاة ومعاييرها - الرابط ([اضغط هنا](#)).

صدر للمؤلف

- ١ . كتاب بعنوان : محاسبة زكاة الوحدات الاقتصادية في ضوء أقوال المعاصرين وقرارات المجامع الفقهية – الرابط (اضغط هنا) .
- ٢ . كتاب بعنوان : محاسبة الإجارة المنتهية بالتملك في المصارف الإسلامية – الرابط (اضغط هنا) .
- ٣ . كتاب بعنوان : زكاة المال في قرارات وتوصيات المجامع – ط ٢ – الرابط (اضغط هنا) .
- ٤ . بحث محكم بعنوان : دور التنضيز وكيفيته في حساب زكاة عروض التجارة – الرابط (اضغط هنا) .
- ٥ . مقالة بعنوان : الأموال الظاهرة والأموال الباطنة وأثرها على الزكاة – الرابط (اضغط هنا) .
- ٦ . مقالة بعنوان : معيار ضوابط استثمار منظمة الزكاة لأموال الزكاة ومقترح لاستثمارها – الرابط (اضغط هنا) وتم ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية – الرابط (اضغط هنا) .
- ٧ . بحث بعنوان : استشعار أهمية منظمة الزكاة في إتمام أداء ركن الزكاة – ج ٢ / (اضغط هنا)، ج ٢ / (اضغط هنا) .